الفصل التاسع

السِّيَاسَة الخَارِجِيَّة

المُنعَطَفَات الكُبرَى

obeikandl.com

obeikandl.com

توفَّرت ثورةُ الإنقاذ ساعة ميلادها في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م على ميراثٍ لا يُضاهَى من علاقات الحركة الإسلاميَّة الخارجيَّة:-

- بِضعُ آلافٍ من الخريجين وحاملي الدرجات الأعلى درسوا في شتى بقاع العالم، وأسَّسوا وشائج وعلاقاتٍ مع أهلِ البلاد حيث أقاموا مع مَن وَفَدُوا مثلهم يطلبون العلم أو العمل، وتوطَّدت الصلة خاصَّة مع المُنتمين للحركات الإسلاميَّة بالغةً ما بَلَغَت مدارسُها ومشاربُها ومناطقُها عَبرَ مساحة العالم وقارَّاته. فقد شَهِدَت أواخر العقد السبعين إلى أوَّل العقد التسعين من القرن المُنصرم نهضةً فريدةً في نشاط العمل الإسلامي الحركي في خارج الحوزة الجغرافيَّة لمَواطَن الإسلام التقليديَّة، لا سيَّما أوروبا شرقها وغربها إلى شمال العالم، منتظمةً الأمريكَتَين. وكان السودانيون في قلب تلك القَوْمَة بما حملوا من أخلاقِ تَسَعُ الأجنبيِّين في رحابة ويُسر، وبما زوَّدتهم حركتهم الإسلاميَّة من انفتاح وتجارب في الفِكر والعمل أهَّلتهُم أن يكونوا قُدوة وقادة يترأسون التنظيمات الطلابيَّة والعامَّة، ويتوسَّطون بين المُختلِفين ثقافاتٍ ولغات أو المُشتكِلين في مناهج العمل أو توتُّراتٍ في خاصَّةِ العلاقات وعامِّها.
- العلاقات التاريخيَّة لقادة الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة مع رموز حركة الإسلام في العالم كافة، إذ نشأوا في كَنَفِ التيَّار العام لحركة الإخوان المسلمين العربيَّة ثم تطوَّروا مُنذُئِذٍ مُنفتِحين على الجماعة الإسلاميَّة الهنديَّة ودعوة قائدها المُفكِّر "أبو الأعلى المودُودي" وعلى ثورة الجزائر ومفكِّرها "مالك بن نبي"، وامتَدُّوا بالوشيجة إلى إسلام الأمريكيِّين الأفارقة، فزارهُم "مالكولم إكس" في الخرطوم، ولكنهم أثَّروا على التيَّار الرئيس في الحركة الأم، وقرَّبوا "وارث الدين" نجلَ الزعيم الكبير "أليجا محمد" إلى مسار الإسلام السُنِّي ومَرجِعيَّاته.
- شَهِدَ السودان في احتفالات نظام جعفر نميري بمرور عام على تطبيق قوانين الحُدود الإسلاميَّة في العام ١٩٨٤، شَهِدَ توافُد غالب قادة ورُموز الحركة الإسلاميَّة في العالم إلى الخرطوم تجاوباً وثقة في الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة وقد ربطتهم إلى قادتها علاقاتٌ وثيقةٌ شخصيَّة من بعد الأُخُوَّة الفكريَّة.
- دَفَعَت ثورة مايو (أيار) ١٩٦٩م في هبَّتها الأولى اليساريَّة بأعدادٍ من الإسلاميين مفصولين من وظائفهم في الدولة، لالتماس الرِّزقِ خارج أطُر الدولة إلى خارج حدود السودان مُغتربين في دُول الخليج والمملكة العربيَّة السعوديَّة، وتوغَّل آحادٌ منهُم إلى الداخل الأفريقي شرقاً نحو كينيا ويوغندا ومن أفريقيا الوسطى إلى زائير وحتى غرب

أفريقيا تُجّاراً مُقيمين، أو مُوظفين وقُضاةً ومُعلّمين في نيجيريا. كما اتّسعت بآخرين سُبُل التجارة والأعمال نحو شمال أفريقيا العربي وبلغوا حتى أوروبا، فتعلّموا أساليب حديثة على الحركة الإسلاميّة وعلى عامة الساحة السودانيّة في الكسب والاقتصاد، لكنّهم عادوا جميعاً بكسب للحركة في العلاقات الخارجيّة لا سيّما الشعبيّة المعنيّة بالمجتمع فوق الأطُر الرسميّة والدبلوماسيّة

- أتاحت سنوات "المُصالحة الوطنيّة" (١٩٧٧-١٩٨٥) سانحة توافقت فيها كُسُوبُ الحركة السابقة في مهاجر العِلم أو العمل مع هامشٍ متّسع لحُريّة العمل في الدعوة وفي العمل الإنساني الخيري، انتظم في أطُرٍ عابرةٍ للحدود مُنظّماتٍ وجمعيات ووكالاتٍ للإغاثة غير حكوميّة، فاستوعبت النظُم الجديدة عشرات من شباب الحركة الإسلاميّة ذوي المثابرة والتجربة المحدودة في عهد الطلب والدراسة بالجامعات لتتّسع بخبرة العمل الطوعي الحديث، ويضيفوا إلى الحركة معرفةً جديدةً ببلادٍ وأطُرٍ جديدة، نفعت كلها منذ أول تأسيسها واستُثمِرَت في أول الثورة الإنقاذيّة لتثبيت أسُس العهد الجديد والذود عنه.
- منذ أوان التحرير من الاستعمار وحركاته اتّصلت الحركة الإسلاميّة السودانيّة بمُنظّمات التحرير وأطُره ورُموزه، وحتى "وعد بلفور" والغزو الصهيوني لفلسطين تعرّفت قيادات الحركة السودانيّة إلى قادة الثورة الفلسطينيّة، وشارك أفذاذٌ منهم مُتدرّباً ومُقاتِلاً في مُعسكراتها، إذ كانت بعضاً من جهاد حركة الإخوان المصريين ثم استقلّت بمنظمتها، فصار إليها بعضاً من روّاد الحركة السودانية ليكونوا بعضاً من "فَتْح" وطلائعها.
- كما امتدّت حركة التحرير بالثورة الإرتريّة حرب على الكيان الإمبراطوري "الهيلاسِلاسي"، فتجاوب معها عامّة ساحة السودان، يُؤيّدون الاستقلال عن أثيوبيا، ولكن الحركة الإسلاميّة امتدّت نحوهم ولاءٍ خاص تمذْهم بما وسعها من عونٍ، مهما تفرّعت فصائل التحرير الإرتريّة وتقلّبت في المناهج والمدارس الفكريّة من الإسلاميّة حتى الماركسيّة، وظلّت الحركة الإسلاميّة تستقبل وُفُودَهم وتُرسِلُ إليهم رُسُلَها مُشارِكةً في مؤتمراتهم ومناسباتهم. كما تفاعلت الحركة مع جملة حركات التحرُّر في الجوار الأفريقي، وتواجد أعضاءٌ منها دائماً في قلب التقلّبات التي ظلّت تغشى تلك البقاع في أفريقيا الوسطى إلى زائير، أو الكُنغو أو تشاد، فأقام بعض أعضاء الحركة لسنواتٍ تُجّاراً وعاملين ومُعلّمين وتعرّفوا إلى قادة تلك الحركات، وشارك بعضهم في العمليات لا سيّما من قبائل الحدود مزدوجي القطرية، واستُشهِدَ أفذاذٌ من الحركة خاصّة في اضطرابات تشاد لأوّل العقد الثمانين.

- منذ أول عهد "المُصالحة الوطنيَّة" تَصَوَّبَ جَهدٌ من الحركة الإسلاميَّة لرعاية عموم الإسلام واللغة العربيَّة في أفريقيا، واستقطبت تلك الدعوة بعض المؤسَّسات وبعض وجوه الخير والدعوة من دول الخليج، فتأسَّس بفضلها المركز الإسلامي الأفريقي ترعاه نحواً من ثمان دُوَلٍ ممثلة في مجلس الأمناء الذي يقوم عليه.
- إذ جذب القبول إلى المؤسَّسة الفريدة في العالم العربي التي تلبي حاجة القارة وتروي ظمأها للعربيَّة وعلومها وللإسلام، تقاطر إلى الخرطوم طُلابٌ أفارقة من الصومال إلى حدود مدغشقر وعَبرَ كل إقليمٍ وقُطرٍ فيها، كلُّهم مرُّوا بالخرطوم وأقاموا سنوات واتصلوا بحركتها الإسلاميَّة ومناشطها وفكرها صلةً وثيقة كأنهم بعضٌ منها. وتطوَّر المركز إلى "جامعة أفريقيا" المشهورة اليوم، والتي عاد خرِّيجوها بالعشرات عاملين في بلادهم بالخير والعلم، لكنَّهم ظلوا رُسُل خيرٍ لحركة الإسلام في السودان، يسُرُّهُم ما يسُرُّها ويسوؤُهُم ما يسوؤُها.
- لكن منذ اندلاع الجهاد الأفغاني ضد الإمبراطوريَّة الروسيَّة السوفيتيَّة اتَّصلت الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة برموزه وتبنَّت قضاياه، واستقبل السودان لأخريات حكم النميري وبدفعٍ خاص من الحركة أوَّل مبعوث لحركة الجهاد الأفغاني، أوصل أولى رسائل المقاومة للعالم العربي. ثم انخرط أعضاءٌ من الحركة في عمل الوكالات المتَّصلة بالغرب حتى قامت وكالة يدير السودانيون أغلب شأنها، كما توسَّط أمين عام الحركة بين رموز الجهاد الأفغاني وقادته ورسُلٍ من الإدارة الأمريكيَّة لتبدأ أكبر مدُود الدعم الغربي ضمن أطُر ومراحل الحرب الباردة.
- أخيراً اختصَّ الشأن الخارجي كافة منذ أوَّل العقد الثمانين بأمانةٍ في قيادة التنظيم ترعى علاقاته وموضوعاته، كما ترعى شؤون عضويَّة الحركة بالخارج مهما تكُن طبيعة إقامتهم وأنماط أعمالهم مُغتربين وطلاباً للعلم، من مدارس الجالية السودانيَّة إلى الوجود الجامعي الكثيف في مراكز عديدة، ثم مبعوثي الدراسات العُليا وأعضاء الملحقيَّات والسفارات من أعضاء الحركة. وبين يدي الإعداد لمرحلة تَوَلِّي السلطة تحوَّل كثيرٌ من اختصاصات الشأن الخارجي إلى هياكل الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، وتوالت زيارة وفود الجبهة إلى الخارج مِهاداً لانتقال الحركة الإسلاميَّة إلى مرحلة الدولة، فزاروا بقيادة الأمين العام للجبهة مِصرَ وليبيا والصين، ثم جولات أوروبا في سويسرا وبريطانيا، وجولات الجوار الأفريقي في نيجريا وتشاد، وكان تولِّي الأمين العام في آخر العهد الحزبي منصب وزير الخارجيّة لأشهُرٍ معدودات بمثابة الشوط

الأخير من الإعداد للثورة ثم الدولة[1].

نحو الإعداد للثورة كان همُّ التأمين الخارجي يُوازي الداخلي أو يفوقه، فأكبر حجَّة تبرِّر الثورة انقلاباً على حكومة مُنتخَبَة من بعد "تذكِّرة القوَّات المُسلَّحة" فبراير (شباط) ١٩٨٩م التي جسَّدت الخطر الداخلي على الحركة واقعاً، كان هاجس العُدوان على الإسلام من الخارج ولو جاء ديمقراطياً عبر صناديق الاقتراع، فقد تصوَّب الرأي قبل شواهد الجزائر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١م وقبل تطورات تركيا نحو منتصف العقد الأول في الألفيّة الثانية، تصوَّب حُجَّة أن الديمقراطيَّة قيمة حضاريَّة رفيعة تُوجبُ جهد الإصلاح الذي تتزعَّمه دُوَل الحضارة الغربيَّة الكُبرى ولكن الحضارة ذاتها القيمة الجوهريَّة الأكبر، فالغربُ يستفزُّه ويستحثُّه للمنافحة والخروج أن تُصغي بؤرة للحضارة الإسلاميَّة مهما تكُن في بلدٍ أفريقي ضعيف نحو أطراف العالم الإسلامي، فضلاً عن حواضره التاريخيَّة الكُبرى مثل مِصر أو العراق، فلو تناظرت الديمقراطيَّة والحضارة فإن الحضارة تَغلِبُ في عُمق الشعور الغربي وتمثلاته قراراً وعملاً. فالسُّودان منذ الاستعمار له نصيبٌ من بذرة الحضارة الغربيَّة في أرضه ثقافة ونُظُماً وقوانين وطلائع من أجيال الموالاة للغرب يُحِبُّونه ويُوالُونه ويكرهون أن يُقتَلَعَ غرسُه ولو بالإسلام، فقد اعتبرت الحركة الإسلاميَّة بما انتهت إليه العلاقة مع نظام مايو (أيار) بقيادة الرئيس جعفر نميري بعد إعلانه قوانين الشريعة الإسلاميَّة سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، إذ لم يَنقُض النميري مُوالاته للحِلف الغربي الأميركي لكنه أعلن ثورة إسلاميَّة في القوانين على منهجه الشمولي الذي لم يكن يثير الغرب بمثل ما أثارهم ذلك الإعلان، فلم يلبث حتى زار الخُرطوم نائب الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) ووضع النميري بين خيار الكُرسي والاستمرار في الحُكم عَبرَ الدَّعم الأمريكي وخيارِ المُضِي في تشريعاته الإسلاميَّة والمُواجهة الغربيَّة الأمريكيَّة. لكن أمريكا صوَّبت نحو عين الإسلاميين الذين يُحالفون لنميري ويُشاركونه في الحُكم، فرغم حرصه الشديد أن لا يُنسبَ فضلُ التشريعات الإسلاميّة إلى تلك الثلّة من رُموز الحركة الإسلاميّة في الوزارة والحزب الواحد "الاتحاد الاشتراكي" وفي مجلس الشعب التشريعي، فإن رؤية الغربيين ظلَّت ثابتة أن الإسلاميين وراء التحوُّلات التي طرأت على سيرة النميري ومسيرة حكمه، ولم يجد النميري بُداً من أن يُودِعَ أمين عام

---

(١) لم ترع الحركة السودانية تطوير وحدة للدراسات المناطقية المتخصصة (Area Studies) يعربها البحث مسوبيها في كل مكان، حتى مراكز النهوض الآسيوية الجديدة (الصين، اليابان، إندونيسيا، ماليزيا) إذ عاش على الأقل بضع من عضويتها سنوات في تلك البقاع وأتقنوا لسانها ونال بعضهم أرفع الدرجات العلمية في أحسن جامعاتها، لكن تحديات الدولة لم تلبث أن أكدت الحاجة لذلك النمط من المتخصصين، كما أن صراعات الدولة سرعان ما أزاحت الرجل المناسب عن المكان المناسب في العلاقات الخارجية.

الحركة الإسلاميَّة وعدداً من الوزراء والمستشارين والنوَّاب السُّجون قبل أن يُعلِنَ رسمياً إعفاءَهم من مناصبهم الدستوريَّة الرفيعة[٢].

*****

كان أوَّل هَمِّ الحركة هو تأمين الجوار الإقليمي، لا سيّما مِصر والسعوديّة فإذ يُعهَدُ البُطء في ردود الفعل للثانية وجوارها، فإن سُرعة التصدِّي من الأولى ومحور ولائها الغربي هو المُتوقَّع، وإذ أن خُطَّة التمويه عن الوجه الإسلامي وراء الانقلاب هي التي اعتُمِدَت فإن كِفلاً مُقدَّراً منها قد تَصَوَّب نحو الجارة الشماليَّة، يُبلِغُها بالانقلاب قبل تمام وقوعه ويطمئِنُها بالرسائل القبليَّة ثم بالخطاب المُعتدل المُحايد منذ بيانه الأول، ثم بالشخصيَّات ذات التوجُّه المصري والعلاقة الخاصة الحميمة معها[٣].

استقبَلَت مِصرُ رسائل التحايا بمثلها وزادت أحسن منها، إذ لم تكُن على وِفاقٍ وطِيب علاقاتٍ مع النظام المُنقَلَب عليه، فهو مع مناهجه الديمقراطيَّة التي تُخالِفُ مناخ المنطقة العربيَّة وقد تُغرى بالعَدوَى، مال رئيس وزرائه بعلاقاته وزياراته نحو إيران وليبيا، كما جَنَحَ بخطابه نحو الاستقلال في المواقف الخارجيَّة، وأفرز التنازُع بينه وبين الحزب الحليف في الائتلاف الحاكم، ذي الصِلات التاريخيَّة الخاصَّة مع مِصر، اضطراباً في جملة ميزان العلاقات الخارجيَّة، وكانت حصيلة العلاقة المصريَّة السودانيَّة إبان العهد الحزبي أقرب إلى السلبيَّة، يعتريها الفتور وقد تقارب التوتر والقطيعة[٤].

بلغت إذن خُطَّة التأمين والتمويه الأولى أهدافها بأحسن مما خُطِّطَ لها فقد بادَرَت مِصرُ بالاعتراف بالنظام الجديد، وتولَّت تقديمه إلى الساحة العربيَّة عَبرَ اتصالاتٍ مباشرةٍ تولاَّها الرئيس المِصري بنفسه، لتتوالى الاعترافات من الدول العربيَّة كافة وتنفتح أبوابها لاستقبال وفود الثورة يقودُها أعضاء مجلس الثورة، وليتحرَّك جُمود العلاقات السودانية

---

(٢) في العاشر من مارس (آذار) ١٩٨٥م وبعد يوم واحد من مغادرة نائب الرئيس الأمريكي الخرطوم إلى أديس أبابا ضمن جولة في القرن الأفريقي للتصدي للمجاعة البشعة التي ضربت الإقليم، اعتُقِلَ د. حسن الترابي مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية وأحمد عبدالرحمن محمد وزير الشؤون الداخلية ويس عمر الأمام رئيس هيأة مجلس الشعب وعمر يس السفير المتجوِّل برئاسة الجمهورية ضمن العشرات من أعضاء الحركة.

(٣) ورد في بيان الإنقاذ الأول ضرورة تحسين العلاقات مع مصر والسعودية و ليبيا. وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أول من أذاع نبأ الانقلاب قبل بثه من إذاعة أم درمان.

(٤) كانت العلاقات بين حزب الأمة المؤسّس على ميراث المهدية ومصر في غالب عهدها باردة أو متوترة، وفي المراحل الأخيرة من حكمه ارتبط السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة رئيس الوزراء بعلاقات جيِّدة مع ليبيا وقادة الثورة الإسلامية الإيرانية، وفي إطار حساب الحساسيات العربية يومئذ، فإن ذلك يشير إلى علاقة باردة أو متوترة مع مصر ومحور دول الخليج العربية لا سيَّما السعودية. كما رفض الصادق المهدي ترشيح الحزب الاتحادي الديمقراطي للسيد أحمد السيد حمد لرئاسة الجمعية التأسيسية (البرلمان) واصفاً المُرشَّح بأنه: «ينتمي إلى ميراث الخديوية المصرية».

مع الدول العربيَّة لا سيَّما الأقرب إلى السودان (مصر وليبيا والسعودية)، ثم الأبعد (دول الخليج). فتولَّت مِصرُ التبشير بالثورة وبادَرَت السعوديَّة بفكِّ بعض أموال الإغاثة التي حَبَسَتها عَمْداً عن النظام المُباد، وتبرَّعت ليبيا بأول شحنة بترول لمقابلة الضيق والحاجة الماسَّة التي قابلت الثورة في أول عهدها، وفتحت دُول الخليج المنابر لتُخاطب الإنقاذ حُشُودَ الجاليات السودانيَّة في بلادها، كما أقرَّت الدول العربيَّة مُجتمعة توجيه غالب مشاريع العون الاقتصادي لا سيَّما الزراعي نحو السودان(٥).

وافق انقلابُ الإنقاذ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م صُعود الرُؤى والأصوات الداعية للحُكم الرشيد المؤسَّس على حقوق الإنسان، لا سيَّما حق التعبير والتنظيم والتبادُل السِّلمي للسلطة وحكم القانون والذي ترتَّب عليه انحسار المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، خاصة في الولايات الأمريكية وأوروبا. وإذ اتَّسقت المواقف الأوروبيَّة نحو التحفُّظ والرفض وتجميد المساعدات التمويليَّة وحتى الإنسانية تجاه سُلطة الإنقاذ الجديدة المُنقلبة على حكومة مُنتخبة ديمقراطياً، ثم حلِّها للأحزاب وتعطيل النقابات والصُّحُف، وإذ اتسق الموقف الأوروبي حتى كأنه موقف واحد لا يتزحزح، اتَّسم الموقف الأمريكي بالمرونة، وعبَّر مساعد وزير الخارجيَّة الأمريكي عن رغبة إدارته في مساعدة الحُكم الجديد في السودان، وأن موقف بلاده سيتحدَّد وفقاً لموقف الإنقاذ من قضيَّة السلام في الجنوب وقضية وصول الإغاثة رغم القوانين التي تمنع حكومته من التعاون مع سلطةٍ تبلُغُ الحكم بانقلابٍ عسكري.

نحو أفريقيا، لا سيَّما المتاخمة الحدوديَّة الموصولة بالحرب المُتطاولة في الجنوب (أثيوبيا وأوغندا وكينيا)، سارَعَت الإنقاذ تلتمس التصدِّي للتحدِّي الأول الذي يجابه حكمها لإحقاق السلام في جنوب السودان، وإذ مضت القصَّة على نحو ما وصفنا في فصلٍ سابق، فقد أبدت الدُّولُ الثلاث الأكثر تورُّطاً في ملف الحرب والسلام بين حكومة المركز والحركة الشعبيَّة لتحرير السودان رغبةً صادقةً في عون النظام الجديد، وأظهرت منذ أول الاتصالات المُبكرة مدى تأثُّرها بموقف الحركة الشعبيَّة من النظام، فقد سارعت الحركة الشعبيَّة لاكتشاف القادم الجديد، طارحة على أجندة المفاوضة بنوداً كشفت لأول وهلة مدى تطوُّر الأطروحة السياسيَّة والفكريَّة للحركة الشعبيَّة منذ صُدُور منفستو البيان الأول، ومدى تماهيها مع الأجندة الدوليَّة في مرحلة النظام العالمي الجديد الذي وافى بِدَورِهِ ميلاد الإنقاذ.

لقد طرحت الحركة الشعبيَّة الأسئلة الجوهريَّة التي تُعينُها على فهم القادم الجديد،

---

(٥) أقرَّت اللجنة الزراعية العربية في اجتماعها بدمشق أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩) [٦] مشاريع لسد الفجوة الغذائية بالسودان من جملة [١٢] مشروع لكل العالم العربي.

لا سيَّما أنها وغالبُ ساحة المعارضة السودانيَّة الحزبيَّة التي أزاحها الانقلاب عن الحُكم وحَظَرَ نشاطها، قد غَلَبَت عليهم شُبهة النسب الإسلامي للإنقاذ، وتحديداً الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة. فالانقلاب جاء بعد مداولات "كوكادام" و"أمبو"، وبين يدي توقيع الاتفاق المرسوم بـ"اتفاق الميرغني وقرنق"، فالحركة الشعبيَّة كانت تريد أن تعرف موقف الحُكم الجديد من التراث الذي أُنجِزَ في مسار السلام قبل تسلُّمه السلطة والموقف من جُملة الأحزاب والديمقراطيَّة، ثم ما يتبعُ ذلك من مواقف تجاه النقابات والصحافة والانتخابات والتبادُل السِّلمي للسلطة، وهي بالطبع ذات الأسئلة التي طرحها المجتمع الدولي عبر قيادته الأوروبيَّة الأمريكيَّة على نظام الإنقاذ ساعة ميلاده.

في الأشهُر الأولى للإنقاذ، نجحت بالتمام خطة التعمية والتمويه عن الأصول الإسلاميَّة للانقلاب على الدول العربيَّة وغالب دول الإقليم، رغم اجتهادٍ شديدٍ من المعارضة السودانيَّة التي استيقَنَت مُبكراً من هويَّة الانقلاب لتبصيرها -لا سيَّما مصر والسعوديَّة- إلا أنها لم تُفلِح إلى حين تفاصُل المواقف بين يدي حرب الخليج الثانية ١٩٩١. وفي المقابل توالت اتصالات الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة برصيدها الكثيف من العلاقات الخارجيَّة، خاصَّة الإسلاميَّة مهما تكُن حركات ومنظمات ودُول وقيادات ورموز رسميَّة وشعبيَّة، تُبلِّغ بعضهم من أهل ثقتها بالنجوى عن حقيقة التغيير راجيةً الدعم الأشد وكِتمَان السر، وتصل آخرين بأنها تدعمه مهما يكُن القائمون عليه ضبَّاط مستقلِّين ولكنهم يوافقون غالب طرح الحركة، وقد خلَّصوا البلاد من شرٍّ مُستطير كانت تمضي نحوه. وإذ تجاوب الجميع مع نداء الحركة السودانيَّة للعون والنُصرة، ساهمت الحركة الإسلاميَّة عبر رموزها وشعابها في العالم كافة في حُسن التقديم الإعلامي للنظام السوداني الجديد، وبادر كُتَّابٌ وصحافيون بزيارة السودان بدفعٍ منها فور بلوغهم طلب الحضور وبعد أسابيع من نجاح الثورة، ثم قفلوا راجعين يؤكدون أن التغيير وقع بأيدي ضبَّاط مُستقلين مُنحازين لنبض الشارع العربي والإسلامي، ولكنهم يمثلون كذلك أمل الشعب السوداني في التغيير، وإن الإسلاميين انحازوا إليهم لأن الجبهة الإسلاميَّة كانت الحزب الوحيد في المُعارضة إبان وقوع الانقلاب، وقد شجَّعهم ذلك لتبنِّي غالب أطروحاتها كما دفع ذلك أهل الجبهة لإبداء التأييد لهُم[٦].

---

(٦) زار السودان بعد أشهر من انقلاب الإنقاذ فهمي هويدي، منير شفيق، عادل حسين، واشتهر مقال فهمي هويدي "هل هؤلاء الرجال جبهة"، ومقال عادل حسين "مجلس الصحابة الذي يحكم السودان"، كما ساهم رئيس تحرير "القدس العربي" الصادرة في لندن عبدالباري عطوان، ثم بضع عشرات من خالص عضوية الجبهة الإسلاميَّة العاملين لصحف الخليج والمملكة السعوديَّة وتلك الصادرة من لندن وباريس.

إلى داخل قمرة القيادة التي آل إليها كامل شأن الحركة الإسلاميّة وتحديدا تأمين الانقلاب على السلطة، توالت بُشريَاتُ التأييد الخارجي إلى غرفة نائب الأمين العام لا سيَّما نجاح الخُطوة الأهم، ضمان تأييد المجموعة العربيَّة الإقليميَّة خاصة مِصر والسعودية، ثم أثيوبيا وأوغندا. وإذ فَتَرَت مع كَرِّ الشُّهور هُموم التأمين الداخلي للثورة، أغرى التأييد الخارجي توجُّهات الكبت الداخلي التي اشتَرَعَتها أجهزة التأمين الخاصَّة على المعارضة وتجاوبت معها بالرِّضى والصَّمت القيادة، فقد جاءت رُدُودُ الفِعل على الانقلاب وكأنها تُشارك رأي المكتب القائد يومئذٍ ومزاجه في الفساد المُطلق للحُكم الحزبي التعدُّدي لبلدٍ مثل السودان. ورغم أن الموقف الأوروبي تحديداً مثَّل إرهاصاً مُبكِّراً لطبيعة المعركة المقبلة مع "الإنقاذ"، ونوع الحُجَج السياسيَّة والأخلاقيَّة التي ستُجَابَهُ بها، وعلى رأسها الإصلاح الداخلي الحاسم لأوضاع فُرِضَت بالانقلاب نحو الديمقراطيَّة والتبادُل السلمي للسلطة، فإن طبيعة السياسة الواقعيَّة التي انتهجتها الإنقاذ ساعتئذٍ، كانت تنشرح للموقف العربي ولا ترى في الموقف الأوروبي إلاَّ مثاليَّة يُعبَّر عنها بالكلام ولا يتبعها عمل.

أما الموقف الأمريكي الذي كان يرى في الانقلاب فرصة يمكن استثمارها نحو مزيد من تطهير السودان من العناصر الموسومة لدى الولايات المتحدة بالإرهاب، لا سيَّما ضُبَّاط المُخابرات الليبيّة ومنسوبي الفصائل الفلسطينيّة الأشد ثوريّة وتطرُّفاً الذين انبثوا في بؤرٍ عديدة مُستغلِّين فراغ الإطار التعدُّدي الذي كان يحكم السودان وما يُتيحُ من فوضى، أو مستندين على أيادٍ سبقت في دعم بعض الأحزاب في رحلة معارضتها الطويلة ضد نظام النميري، فتطلَّعت الإدارة الأمريكية تترجَّى خيراً من الوافد الجديد مهما تكُن قوانينها تمنعها من التعامل إيجاباً مع الانقلابات العسكريّة، وهي قوانين تعبِّر في ذات الوقت عن آفاق الحاضر والمستقبل في العلاقات الدوليَّة التي تستصحبُ كثيراً حقوق الإنسان وحكم القانون ضمن إطار ديمقراطي.

ورغم أن إنفاذ خُطوة الانقلاب قد جَلَبَت لمشاغل القيادة هُموماً كثيفة ترجو تأمين الثورة أولاً، ولا تكاد تُراجِعُ سابق وثائق الحركة الإسلاميَّة وأفكارها وبرامجها حول العلاقات الخارجيَّة لتستهدي بها في إطار الخطة المرسومة من الحركة بإدارة الدولة والمجتمع، فقد ناقشت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة ورقةً حول أصول تلك العلاقات الخارجيَّة قبل الانقلاب، وحَمَلَت وثائقها، لا سيَّما خطابات الأمين العام، ملامحَ لما ينبغي أن تكون عليه سياسةٌ خارجيَّةٌ راشدة للسودان، مستقلّة وعزيزة، ودَعَت إلى حُسن الجوار المؤسَّس على العيش المشترك والتضامُن السياسي والاقتصادي مع الإقليمين العربي

والأفريقي، واقترَحَت رفع قيود التأشيرات والجمارك لتتفاعل شعوب هذه ا
في الأسواق والجامعات وفي الثقافة والفن، وأن تتولى المجتمعات غالب عم
العابرة للحدود، وأن يكون نشاط الدِّبلوماسيَّة الشعبيَّة أنشط وأكثف
الدِّبلوماسيَّة الرسميَّة المحدودة. كما دعت أوراق الجبهة الإسلاميَّة إلى العدالة في العلاقات العالميَّة وإصلاح المؤسَّسات الدولية، لا سيَّما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إذ تأسَّست على أوضاع ما بعد الحرب الأوروبية "العالميَّة" الثانية إملاءً من المُنتصرين على المهزومين وفرضاً لإرادة الأقوياء على ضُعفاء العالم.

*****

لأوَّل الثورة، تَصَوَّب جهدٌ خاص لطاقم خاص وبإشراف المكتب القائد، نحو المؤسَّسة الرسميَّة المعنيَّة برعاية الشأن الخارجي "وزارة الخارجية". فرغم شواغل الدَّاخل التي استوعبت غالب طاقة القيادة، تبنَّت تلك المجموعة الخاصَّة رؤية إصلاحٍ شاملٍ للعمل الدِّبلوماسي عبر الوزارة الأهم، لا سيَّما في بلدٍ مثل السودان، محاط بجوارٍ كثيرة دُوَلُه متداخلة مُتشاكِسَة، فلابد من حشد طاقة هائلة لمقابلة السؤال المهم في الوزارة الأهم: «كيف يمكن تثوير وزارة الخارجية لتوافي أهداف الثورة؟».

وإذ كان ينبغي للحركة الإسلاميَّة أو لتمثُّلها الأخير قبل الثورة "الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة" أن تتهيَّأ لمثل هذا التحدِّي بما يلزمُ من العُدة النظريَّة وأن تجد بين أوراقها ما يُجيبُ عن السؤال، وإذ لم يكن ذلك كذلك اتَّخذت المجموعة الصغيرة المُكلَّفة بإصلاح الوزارة مدخلاً عملياً: تغذية الوزارة بجماعة مُقدَّرة من عضويَّة الحركة الإسلاميَّة، يدخُلون فوراً إلى الأطُر الدِّبلوماسيَّة مهما يكن تراتُبها الهيكلي الذي يقتضي قدراً مقدَّراً من المهنيَّة المحضة، فقد حَظِيَت اللجنة المُراجِعَة في عضويَّتها بمن يُعنَى بتأصيل قضايا الحكم والسياسة وفق برنامج إسلامي للحُكم، فأسَّس مراجعته على أن الإنقاذ نظام إسلامي ينبغي أن يتوفَّر على البرامج والعناصر البشريَّة التي تُحقِّق أهدافه وغاياته، وليس وضعاً انتقالياً ينبغي أن تُراعَى فيه البرامج والسياسات المؤقَّتة ريثما ينتخب الشعب البرنامج الإسلامي ويختار مَن يُمثِّله للحُكم.

الأمر الثاني هو النظر لوزارة الخارجيَّة بوصفها جهازاً سياسياً ينبغي أن يتمثَّل كل تراث الحركة الإسلاميَّة الفِكري والعملي في العلاقات الخارجيَّة، وأن تتكامل مع الدِّبلوماسيَّة الشعبيَّة وجملة كَسْبِ المجتمع في السياسة والاقتصاد والتعليم والإعلام والثقافة في تفاعلٍ مع المجتمعات الأخرى.

دخلت إلى وزارة الخارجية إذن دفعة واحدة ضمَّت بضعَ عشراتٍ من خالص

حمويَّة الحركة الإسلاميَّة في سابقةٍ فريدة، إذ أُدخلوا آحاداً إلى الوزارات والهيآت والمصالح الأخرى نحو أطُرها العُليا في غالب الأحوال، واهتمَّت مكاتب المعلومات في الأطُر الخاصة للحركة بوظيفة "مدير المكتب" لا سيَّما للوُزراء، يبغون حراسة أبوابهم وقراءة أوراقهم، ولكن استدعت تجربة وزارة الخارجيَّة ثلَّةً أغلبهم هُم سابق عهدٍ بالعالم الخارجي، جُلُّهم من طاقم "الوكالة الأفريقيَّة للإغاثة" أول مؤسَّسة للحركة انتشرت فروعها من داكار إلى بيشاور، وأتاح لهُم ذلك أن يمكُثوا سنواتٍ في مكاتبها الخارجية وأن يكسبوا من عملها في الإغاثة والاستثمار علاقات ممتدة من الإغاثة والدعوة إلى السياسة، وأن يوطِّدوا صلةً خاصةً مع الحركات الإسلاميَّة في تمثُّلاتها المختلفة أحزاباً ومنظماتٍ وجماعاتٍ وجمعياتٍ. كما شمل الكشفُ الحركي الأول للوزارة كثيرين دَرَسُوا في الخارج، وحَصَلوا على شهادةٍ جامعيَّةٍ أو فوق جامعيَّة أجنبيَّة، إضافة إلى عدد من المغتربين أقاموا في المهاجر يلتمسون رزقاً حسناً.

قام على وزارة الخارجيَّة في أول وزارة للثورة وزيرٌ من أهل المِهنة الدِّبلوماسيَّة، لكنه بلا سابقة صلة مهما تكُن مع الحركة الإسلاميَّة، وإذ نفع ذلك خُطة التمويه الأولى، فقد تجاوَبَ الوزير مع جملة إصلاحات الحركة بإخلاصٍ وحماسة باذلاً نُصحَه من تجربته الطويلة مُتدرِّجاً في هيكل الوزارة من أدناه إلى أعلاه سفيراً ووكيلاً للوزارة، وقد مضت وجهة نصائحه مع اتجاه الحركة في التغذية للوزارة بعناصرها، ثم الإبدال والإحلال كلَّما تعمَّقت الدُّروب نحو إنفاذ برامج الحركة، مؤكداً أن البرامج التي تُبشِّر بها الحركة لن تبلُغها إلاَّ بعناصر تدخُلُ إلى الوزارة من خالص صَفِّها، ولن تنفع في ذلك أطُر الدِّبلوماسيَّة التقليديَّة ولا عناصرها المهنيَّة[٧].

تهيَّأت المجموعة الأولى سريعاً قبل أن تنبثَّ في كل السفارات عَبرَ جُملة عواصم العالم التي تحظى بالتمثيل الدِّبلوماسي السوداني، فقد بقيت نحو شهرين في معسكرٍ للتدريب العسكري عبَّر رغم تواضعه ومحدوديَّته وإعداده العَجِل عن توجُّهٍ في الثورة يحمله بعضُ المتنفِّذين أن يتربَّى الشعب على الضبط والنجازة، لا سيَّما أهل الريادة القائدة في مختلف مؤسَّساته مهما تكُن، طُلاَّباً في الجامعات أو موظفي الخدمة المدنيَّة، الذين دُفِعُوا جميعاً إلى معسكرات الدِّفاع الشَّعبي، أو الدِّبلوماسيين مهما تكُن مهنتهم في ظاهرها منافية للعسكريَّة ولكنها تحتاج أن تأخذ من انضباطها. كما تحتاج الدِّبلوماسيَّة أن تكون موصولة بواقع البلد الذي تمثله وأن يكون دبلوماسيوها على معرفة بتاريخ السودان وجغرافيَّته واقتصاده ومجتمعه.

وإذ لم تَجِد أفكار الإصلاح الأولى وقتاً لتمام نفاذها رغم نفاذ بعضها، ولكن

(٧) كان أوّل وزير للخارجية في عهد ثورة الإنقاذ هو السفير الراحل علي سحلول (رحمه الله)

المجموعة الأولى أكملت دِربتَها العسكريَّة المحدودة وطافت على بعض عواصم الولايات ريثما تعود إلى الخرطوم وتغادر إلى سفاراتها.

شَهِدَت الإنقاذ الأولى كذلك دفعة من السفراء دخلوا إلى المنصب على سُنَّة التعيين السياسي المعروفة في العالم، وإذ جاءت تلك الدفعة الأولى من خالص صف الحركة ومن أجيالٍ لا يضعها تخرجها الأكاديمي إلاَّ دون مستوى السُّفراء، فقد جاء السفراء أغلبهم من خارج صف الحركة الإسلاميَّة التقليدي ولكنَّهم قَدَّموا للإنقاذ سابقة في العون والتأييد، بل والعمل ضمن أطُرها في الأشهر الأولى الصَّعبة من عُمْر الثورة، إذ سرى في الناس الاعتقاد أنها انقلابٌ عسكري محدود التأييد في الداخل ومعزول في الخارج فتأبَّى أغلب الذين دُعوا للوظائف، بل خشِيَ كثيرون منهم أن يغشرا منتدياتها ومؤتمراتها ولو أُعلِنَت عضويتهم في الصحف والإعلام، ولكن هؤلاء أقبلوا وبذلوا للثورة، ورغم أن غالبهم أهل عِلم وكفاءة يصلُحُون لوظيفة السفير، إلا أن تعيينهم جاء محسوماً بكلمة لمكتب القائد وتحديداً نائب الأمين العام وفق منهجه الذي يُؤمن بالمكافأة ولا يدقِّق في حاجة التعيين السياسي إلى تصويب الرجل الأنسب في الموضع المُناسب، فسُرعان ما تقاصرت بعض الأسماء عن مقتضى الوظيفة، لا سيَّما في الثُّغور بالغة الحساسيَّة لعلاقات السودان الخارجيَّة شأن الأمم المتحدة ودول الجوار الإقليمي العربي والأفريقي، والتي تقتضي طاقة شابة أو حيويَّة، وقد تحتاج تجرُّداً من سوابق العلاقات والولاءات الصديقة والعدوَّة مما هيَّأ المسرح في تلك السفارات لمختلف صور التلاوم والمشاكسة، لا سيَّما بين السفير وأهل الولاء والانتساب للحركة الإسلاميَّة ممَّن هُم دونهم في تراتُب الدِّبلوماسيَّة الصارمة، ومهَّد لأن ينتهي الأمر بغالب الدفع الأولى من السفراء إلى مغادرة مناصبهم مغاضبين[٨].

لم تقتصر معوِّقات الإصلاح لوزارة الخارجيَّة على تقصير السُّفراء الجُدُد أو تورُّطهم في المُشكسات مع زملائهم الأدنى، فقد كانت بوجهٍ عام بعضاً من الصورة العامة لأعراض المُشاكَسَة والانسجام بين عناصر الحركة الإسلاميَّة الداخلة للخدمة المدنيَّة بوزاراتها ومؤسَّساتها، وبين المستقلِّين القُدامى الحارسين لنُظُمِها وضوابطها أو المأسورين لجمودها وفراغها، والماهرين في ذات الوقت بحِيَلِها وأحابيلها. وإذ تُمثِّل وزارة الخارجية حالة مثاليَّة بصرامة هيكلها وإغراء امتيازاتها، كان للقادمين الجُدُد نصيبٌ كبير من الأزمات الأصليَّة والمفتعلة مع الدبلوماسيين المهنيين القدامى، فلم يحمل أغلبهم قصص النجاح التي كانت تزيِّن جِيدَ "الوكالة الأفريقيَّة للإغاثة" بفضل جهود أبناء الحركة، إذ لم يجتازوا أطُر السفارات

(٨) شملت الدفعة الأولى من السفراء أحمد سليمان المحامي وأحمد التجاني صالح وعبدالرحمن محمد سعيد وعثمان السيد وجعفر حسن صالح وعلى الميري وغيرهم.

المحدودة الضيِّقة إلى سعة الأقطار التي استقرُّوا في عواصمها السياسيَّة دبلوماسِّيين، يمنعهم تراتُب الهيكل الذي يجعل الأمر كله بيد السفير من المبادرة الجريئة، أو تعوِّقهم خبرة محدودة لم تُبْنَ أطُر الخدمة المدنيَّة على رعاية تبادُلها وتكامُلها بين الأدنى والأعلى أو بين الصغير والكبير، بل تأسَّست على الأسرار والاستئثار دون شبكة العلاقات الاجتماعيَّة والثقافيَّة سوى مظاهرها الاجتماعيَّة المحدودة في الاستقبال والوداع وحفلات الطعام. كما عاقت آخرين حواجز اللغة والمعرفة العامة، لا سيَّما عندما اتَّسع استيعاب الإسلاميِّين بوطأة مكاتب الاختيار الحركيّة، فخفَّت المعايير الموضوعيّة التي طُبِّقت بصرامة مع الدفعة الأولى، وتدنّى متوسط المستوى إلى دون الوسط، لا سيَّما في اللغة الإنجليزيّة.

كذلك مع تطوُّر العمل، بَدَت الحاجة ماسَّة إلى استراتيجيَّة شاملة هادية لعمل الدِّبلوماسي، تستدرك مُماحكات السفارات وعطالتها بمددٍ من المركز السياسي في وزارة الخارجيَّة يُعبِّر بها عن جملة توجه دولة الإنقاذ في علاقاتها الخارجيَّة، فمهما تكُن الوثائق قد تواترت نحو العام الثاني والثالث للثورة منذ مؤتمر الدبلوماسيَّة ووثيقة الإستراتيجيَّة القوميَّة الشاملة وهوادي التحرير الاقتصادي والاستثمار، عَبَّر كثيرٌ من الدبلوماسيين الأعلى والأدنى عن الحاجة لمثل تلك الوثيقة، فقد تطوَّرت كثير من علاقات السودان الخارجيَّة نحو التأزُّم بعد سُفُور النظام بتوجُّهِهِ الإسلامي ورموزه الإسلاميَّة، ومن جرَّاء الاضطراب الذي ضرب المنطقة بعد حرب الخليج الثانية. وإذ لم يُبادر المركز الوزاري باستدراك الخلل في سفاراته الكبيرة بالأفكار والإشراف، عادت هُمومُ النُّخبة الشخصيَّة لتأزُّم العلاقات حتى بين القادمين الإسلاميين الجُدُد أنفسهم، فتشاكسوا في المراتب والمرتَّبات والمنازل والامتيازات، وشغلتهم خُوَيْصَةُ أمورهم عن واجبهم الكبير الذي انتُدِبُوا له.

*****

تولَّت اللجنة السياسيَّة ضِمنَ تقسيمات مجلس قيادة الثورة الشأن الخارجي حيثُ رأَسَها العضو الأوثق صلة من حيث التزامه بالحركة الإسلاميَّة، فوجدت الحركة الخارجيَّة خارج أطُر الوزارة مرجعاً يستوعب الحاجة لسد ثغرات الدبلوماسيَّة الرسميَّة، بل أصدر مجلس قيادة الثورة في الشهر الرابع من عمر الثورة قراراً بتشييط الدبلوماسيَّة الشعبيَّة ريثما يُنشأ بمرسوم تأسيس مجلس الصداقة الشعبيَّة العالميَّة، ويولَّى أمر رئاسته إلى شخصيَّة مخضرمة مستقلَّة وأمر الأمانة العامة التنفيذيَّة إلى عنصرٍ من الحركة الإسلاميَّة، ضمن ثنائيَّة استنَّتها الحركة ومَضَت عليها الثورة تَهدِفُ إلى ترسيخ الوجه القومي المُنفتِح ليستوعب المجتمع، والاطمئنان في ذات الوقت لنَجَازَة تحقيق الأهداف.

نشطَت الدبلوماسيَّة الشعبيَّة لأوَّل الثورة لمواجهة التحدِّي الأكبر للثورة قضيَة الحرب والسلام في الجنوب فتصَوّبت نحو الجوار الأفريقي تتطلّع لحماية الأمن القومي، ألاَّ يتصل المَدَدُ العسكري لحركة التمرُّد من الدول التي توفّر لها ما تحتاجه على الصعيد اللوجستي الذي يستغل الحدود المشتَرَكَة لتوفير معابر السلاح والغذاء والهجوم والانسحاب إلى الجُيوب الآمنة في الدول الأخرى. وإذ اكتملت مُقرَّرات مؤتمر السلام في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، بدأ طوافُ وفود الثورة المشتركة يقودها عضوٌ رسميٌّ من المجلس، ولكن غالب عضويتها من غير الرسميين يتخلَّلهم أعضاء الحركة الإسلاميَّة الذين يُوالون أغلب العمل في تلك الرحلات، ويصلونه بمركز القيادة في الحركة.

وإذ تجاوبت كينيا وأفريقيا الوسطى مع تلك الجهود المبذولة لإحلال السلام في السودان تشدَّدت يوغندا إزاء الثورة الجديدة، فهي موصولة بقيادة الحركة الشعبيَّة ويُواجِهُ رئيسُها حُروباً أهليَّة داخل بلده موصولة بجنوب السودان، كما هي موصولة بحُروب أقليَّة "التوتسي" التي ينتمي إليها مع دول جواره الجنوبي والغربي، فقد أفلح في تبديل الأنظمة في ثلاث دول (بوروندي ورواندا والكنغو) إضافة إلى انتصاره الذي بلغ به السلطة غزواً من الجنوب، ثم الخطوة المنطقيَّة التي انتهى إليها في ظل أوضاعه المعقَّدة الهشَّة أن يتحالف مع القوَّة الأمريكيَّة الصاعدة قُطباً أوحداً في العالم، وليكون جزءً من إستراتيجيَّتها وحارساً لها في هذه المنطقة.

أما الخاصِرَة الشرقيَّة في قضيَّة الحرب والسلام السودانية "أثيوبيا"، فقد حَمَلَت تحدياً لا يقلُّ خطراً عن صِنوِّه الأوغندي الجنوبي، فهي المُوئِلُ الرئيس لقيادة الحركة الشعبيَّة تصِلُها بقياداتها وشائج الأيديولوجيا الماركسيَّة المنكَسِفَة نحو نهاية العقد الثمانين ولكنَّها لا تزالُ فاعلة، وإذ غشِيَت الإنقاذ الوليدة غواشي الخوف أن تُجتاحَ بزحفٍ من الجنوب يُواصِلُ به الرئيس الأوغندي مسيرة اجتياحِه لسَلَفِه "أوبوتي"، فإنَّ محاذر الاجتياح من الشرق ظلَّت هي الأقربُ والأخطر، إذ لم تلبثْ حتى جَمَعَت الدبلوماسيَّة الإنقاذيَّة أوراقها وغادرت أديس أبابا بعد أول لقاء مع قادة الحركة الشعبيَّة حتى ظهرتْ الدبَّابات الأثيوبيَّة تخترق الحُدود وتحتلُّ مدينة الكُرمُك في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩م، وليبدأ عهدٌ جديدٌ في علاقات السودان بجواره الشرقي في القرن الأفريقي.

أثار الاحتلالُ الأثيوبي لمدينة الكُرمُك في شرق السودان الوشائج العربيَّة للسودان، واستطاعت الإنقاذ عبرَ مؤتمر القمَّة العربي وفي خطاب الافتتاح لرئيس الثورة، أن تربط التهديد الأفريقي لجنوب السودان بالأمن القومي العربي، فتجاوَبَت معها مصرُ التي ما تزال

ماضية بقوَّة دفعها الأوَّل المؤيِّد للإنقاذ، وتولِّي الرئيس المصري للمرَّة الثانية الاتصالات المُباشرة مع الرؤساء العرب، خاصَّة وقد بَدَرَ العُدوان من أثيوبيا التي تحَمِلُ العلاقة بينها وبين مِصر تاريخاً من التوتُّر زادته السياسة المائيَّة للدولة الحاضِنَة لمنابع النيل الأزرق، والتي تمثل أصلاً مُهِمّاً في محدِّدات السياسة الخارجيَّة المصريَّة، فرغم ظهور رموزٍ من الصفوف الأدنى للحركة الإسلاميَّة دون الصف الأول في غالب ساحات ثورة الإنقاذ، ورغم تصاعُد صوتِ المعارضة الحزبيَّة الذي يشيرُ إلى نسبة الإنقاذ إلى الجبهة الإسلاميَّة التي استطاعت التسلُّل حتى إلى الصُّحُف المصريَّة، فقد حافظت علاقات الإنقاذ بمصر على مدِّها الأوَّل القوي لمدى العام الأوَّل، وتجاوبت كذلك السعوديَّة واستقبلت وفداً من مجلس الثورة، وصرَّح الأمير عبدالله وَلِيُّ العهد يومئذٍ بدَعمِ السعوديَّة الكامل للسودان، وإن ما يحدث في جنوبه جزءٌ من مخطّط استعماريٍ لتطويق العروبة والإسلام.

أمَّا ليبيا، فقد حفَّزها توجُّه أثيوبيا بإعادة علاقاتها الدِّبلوماسيَّة مع إسرائيل للقبول المُتحمِّس لرؤية السودان التي تربط استهداف السودان عَبرَ ثغرة المشكلة الجنوبيَّة بالأمن القومي العربي، فصرَّح الزعيم الليبي في اليوم التالي لسُقوط مدينة الكُرمُك بتأييد ليبيا الكامل لثورة السودان في دفاعها عن بوَّابة العَرَب الجنوبيَّة وأن ما يحدُث في القرن الأفريقي هو مؤامرة إمبرياليَّة. إلاَّ أن العلاقات الليبيَّة مع ثورة الإنقاذ بعد حادثة الكُرمُك قد اختبَرَت أفُقاً جديداً أحيا الآمال السالفة لحُلُم الوحدة العربي الذي ظلَّ شعار الثورة الليبيَّة منذ فجرها الأول في ١٩٦٩م إلى حين بزوغ الإنقاذ في ١٩٨٩م، فقد قدَّمت الثورة السودانيَّة الوليدة مشروعاً إستراتيجياً للوحدة بين البلدين يفتحُ الحُدود ويُوحِّدُ القوانين ويُساوي بين مُواطني البلدين في فُرَصِ الاستثمار والعمل، ويَرعَى التكامُل الاقتصادي حتى يبلُغ توحيد العُملة النقديَّة، ويُمهِّد السُّبُل لوحدة عربيَّة أفريقيَّة. وباعتماد مؤتمر النظام السياسي مُقترح تأسيس نظام الحكم في السودان على نظام المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة، رأى فيه كثيرٌ من المُراقبين توازياً يُشابه النظريَّة الثالثة للقائد الليبي ونظام اللجان الثوريَّة، ورغم وجود فوارق بينهُما، فقد أضاف إلى القُربى بين الثورتين التماثُل الشكلي للنظامين السياسيَّين.

وإذ مثَّل مشروع الوحدة بين البلدين اختباراً كبيراً لشعار الثورة الليبيَّة التليد، كشف في ذات الوقت عن جذور الطُّموح الذي تتطلَّع له الثورة السودانيَّة، فقد جاء المشروع هذه المرَّة من منزل الأمين العام للحركة الإسلاميَّة وليس من قمرة القيادة العسكريَّة والمدنيَّة التي يقود دفَّتها نائبه، ورغم رعاية اللجنة السياسيَّة الرسميَّة لزيارة المبعوث الليبي وإشرافها على المؤتمر الذي تَدَاوَلَ حول الوثيقة في الخرطوم، فقد حملت

ورقة الوحدة بتفاصيلها الدقيقة ملامح وثائق الحركة الإسلاميَّة الإستراتيجيَّة، ولا رَيْبَ أن أفكاراً مختلفة جالت بخاطر القيادة الليبيَّة انتهت بالمشروع إلى الأضابير وغَمَرَته بشحنات البترول التي فكَّت بعضَ الخناق الذي أمسك بالإنقاذ الأولى، ودَعَت من ثَمَّ إلى إعادة النظر في الرؤى الإستراتيجيَّة التي تعوِّل على مقدرة الحركة الإسلاميَّة في القيادة، لا سيَّما مشروعات التكامل أو الوحدة والاندماج وإمكانات السودان في الغلبة شعوباً وموارد وفقاً لمتغيرات الإستراتيجيَّة الواقعيَّة الدوليَّة.

فتحت كذلك أطروحة الأمن القومي العربي الموصول بالاستهداف للسودان سبيلاً لمسيرةٍ من العلاقات الطيِّبة المُعقَّدة مع العراق، فالنظامُ العراقي بجذوره البعثيَّة العربيَّة التليدة يطرحُ للنظام السوداني الطَارِف الذي يستتر بأيديولوجيَّته مثالاً من تشابُه الأضداد، فالأنموذجُ العراقي يتمثَّل في وجوهٍ كثيرة حُلم دولة الرفاهيَّة التي تهفو إليها قلوب الطائفة الممسكة بأزمة القيادة حول نائب الأمين العام قليلة الإيمان بالديمقراطيَّة كثيرة النزوع للدولة المركزيَّة القابضة، لكن الفاعلة نحو رفاه الشعب الاقتصادي وعِلمِه وصحَّته، مهما تكُن مخالفة لأصول الإسلام وبرنامج الحركة التي تقودُ باسمها. كذلك مثَّل تجاوب العراق مع ثورة الإنقاذ مثالاً آخر تهفو إليه ذات الجماعة لسُلوك الدولة التي تُرجِئ أيديولوجيَّتها لصالح الواقع السياسي، فالبعثيون أهل عداوة وموجدةٍ راسخة مع الحركة الإسلاميَّة لكن الدولة التي تمثِّلهم مضت مع خط التأييد العربي لثورة السودان، رغم أنهم أوَّل من أثار شُبهة تحفُّز الجبهة الإسلاميَّة لقبض السلطة بالانقلاب قبل وقوع الانقلاب[٩]، إضافة لعلاقة خاصة وصلتهُم من قديم بالحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيمه الراحل الشريف حسين الهندي ثم مع راعي الحزب في العهد الحزبي المُباد السيد محمد عثمان الميرغني وهبَّتهم لنجدة نظامه بعد السُّقوط الأول لمدينة الكُرمُك ورعايتهم لما عُرِف باتفاقية الميرغني/ قرنق ١٩٨٨م. جاءت كذلك أول زيارة للخارج لرئيس الثورة إلى العراق لشُهود احتفالات إعمار مدينة "الفاو" بعد دمار الحرب مع إيران، مُلهِمَة لمدى سطوة الفرد المتزيِّ بملابس العسكريَّة والمُوشَّى برُتَبِها ونياشينها، ومُقلِقَة في ذات الوقت من تضاد الحركة الإسلاميَّة الحاكمة في حالة السودان من وراء الفرد والعسكر.

أخيراً في المِحور العربي افتَعَلَت الإنقاذ الأولى مشكلة مع إيران، الجمهوريَّة الإسلاميَّة التي وصلتها وشائج وثيقة مع الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة منذ إرهاصات

---

(٩) كتب الصحافي كمال حسن بخيت الذي تصله بالرئيس البشير قرابة مباشرة، كتب في مجلة الدستور البعثية التي كانت تصدر من لندن وقبل أشهر من ٣٠ يونيو ١٩٨٩م عن العميد عمر حسن الذي يخطِّط لانقلابٍ لصالح الجبهة الإسلاميّة القوميّة.

الثورة الخُمينيَّة الأولى في العام ١٩٧٩م ولحين تجلّي تمام قمَر الثورة في دولةٍ إسلاميّة هي الأولى في العالم على الإطلاق، فكانت مُبادرات التظاهُر المُناصِرَة الأولى في العالم العربي وأفريقيا ثم مبادرات الزيارات الأولى التي لَقِيَت مُلهِمَ الثورة ومُرشِدَها، ثم تبنّي فكر الثورة ورمزها والدعوة له والتبشيرُ به، كله من لدُن الحركة السودانيَّة.

إلاّ أن فروض التمويه الظاهرة وعقيدة الواقعيَّة السياسيَّة الباصنة لقادة الإنقاذ الأولى طَرَدَت السفير الإيراني، واستدعت سفير السودان من طهران بعد نشر جريدة (كيهان) لمقالاتٍ تُهاجِمُ الإنقاذ، لعلَّها تستصحب مودَّة سابقة لرئيس الوزراء المقلوب أو تشتبه في نسبة الإنقاذ إلى (بعث) العراق. لكن العلاقة التي ساءت مع طهران طابَت وأثمرت مع مِصرَ ودُول الخليج التي تجاوزها رئيسُ الوُزراء السابق بالزيارة إلى إيران في آخر عهده، كما أتاحت تقوية المودَّة مع العِراق على نحو ما وصفنا.

وإذ ظلَّ عراقُ البعث صديقاً للإنقاذ مهما تقلَّبت في المواقف على نهجه في المفاصلة بين الدولة وأحزاب البعث القُطريَّة، سُرعان ما استقامت العلاقات مع إيران تتجاوزُ الحد الأدنى نحو المتوسَّط والجيِّد مدى عشريَّة الإنقاذ الأولى، وحتى صار يُطلَقُ على الإنقاذ نحوَ عامها الثاني "أوّل دولة إسلاميَّة معاصرة في العالم السّنّي".

*****

أسمَت الإنقاذ عام ١٩٩٠م "عام أفريقيا"، فهي رغم نزوعها العروبي الذي يتطلَّع للخروج من مأزق المال والاقتصاد بعونٍ من تلقائه، فقد استبان لقادتها مدى نجازة الدور الأفريقي في حسم مسألة الحرب والسلام المَصيريَّة في الجنوب. وإذ رَفَدَ كثيرون ممّن عاشوا عمراً في حواضِرِ القارَّة وأدغالها القيادة بعلاقاتٍ وأفكارٍ مُلهِمَة تستثمرُ الإشعاعَ المُضاع للسودان لدى شعوب أفريقيا شرقها وغربها، لم تجد الثورة في رعاية ذلك العام بما يستحق من بذلِ الوُسع واستِجاشَة الطاقات تشغلُها طوارئ الثورة الأولى وتُربِكُها ولا تُعينُها رؤى إستراتيجيَّة كالتي يتوفر عليها مينها العام. بل إن التطلُّع المشروع ليكون العام تعبيراً عن اسمه وشعاره "أفريقيا"، أن تمهَّد مسارح الحياة في السودان مَعرِضاً لثقافاتها وفنونها وتاريخها، لا سيَّما وشائجها لوُثقى مع السودان، ذلك التطلُّع ما وجد كتباً أو موسماً ثقافياً لمُفكري القارَّة وكُتّابها ولا مهرجاناً لشعرها وغنائها ورقصاتها المعبِّرة، بل انحسر في كرِّ الوُفود السياسيَّة وفرِّها بين لعواصم يبحثُ في عَجَلَةٍ عن السلام[١٠].

---

(١٠) استضافت الإنقاذ ضمن برامج المصالحة مؤتمر الحوار حول قضايا السلام للبروفيسور لكيي "عمي المزروعي" والمفكر السوداني "فرانسيس دينق"، وكانت بداية موفقة لم تُتعهّدْ بالاستمرار لتكون خرطوم ساحة جديدة للفكر الأفريقي الذي قدّم السودان أحد أهم رواده "جمال محمد أحمد" وزير الخارجية الأسبق وتبعه-

مهما يكُن الاحتفالُ بالعام قد تَنَكَّب سُبُل الثقافة والسياسة ولم يجد من يرعاه حقَّ رعايته، فقد شهد العام ذاته ١٩٩٠م بداية نجاح إستراتيجيَّة الإنقاذ نحو المُساهمة في تبديل الأنظمة التي تُجاوِرُ السودان على تخوم مُمتَدة، تسعى فيه القبائل المشتركة والمصالح المتناقضة بين الأنظمة السياسيَّة وتُمثِّل المجال الحيوي لأمن السودان، وتتصلُ بمشكلاته الأساسيَّة القائمة جميعاً تلقاء الحدود. فإذ بدأ سعيٌ حثيث من داخل السودان نحو تمام الفِدْراليَّة لأجزائه بَسطاً للسلطة والثروة، فإن تكامل السودان الأتم مع جيرانه يقوم هدفاً إستراتيجياً يقتضي عملاً إستراتيجياً لا يُمثِّل العَمدَ إلى تغيير الأنظمة، إلاَّ ضرورةً نحو تكامُل أفريقيا مشاريعَ وأسواقَ مشتركة وتعاوناً يرفعُ الرُّسوم والمُكوس مهما تكُن ضرائب وجمارك. ريثما تتكاملُ النُّظُم السياسيَّة فترفَع القيود من الحدود مهما تكُن تأشيرات المرور أو منح الجنسيَّة، وتؤسِّس المؤسَّسات التي تجتاز أشكال المنظمات التقليديَّة، برلمانٌ أو وحدة سياسيَّة.

كان الجوار العربي الأقربُ للسودان هو الأقربُ للتجاوُب مع طموح الإنقاذ الإستراتيجي، وإذ لم تمضِ خطوة الوحدة مع ليبيا على نحو ما وصفنا، فقد التَقَت مصلحة السودان وليبيا في تغيير النظام الحاكم في تشاد، ليُنَصَّبَ في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠م نظامٌ جديد برئيسٍ جديد وعصبيَّة قبليَّة جديدة لازمةٍ لاستقرار الحُكم[١١].

حَمَلَ صُعُودُ "إدريس دِيبِّي" للحُكم وسُقوطُ "حسين حبري" فألاً طيباً للإنقاذ، فقد ظلَّت تشاد ساحةً لعمل الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة منذ العقد الستين، إذ اتصل قادة الحركة بقادة حركاتها السياسيَّة والمسلَّحة، وحَمَلَ كثير من أعضائها انتماءً مزدوجاً للبلدين، كما تفاعلت الحركة السودانية مع تقلُّباتها السياسيَّة، وكان بعض مؤسِّسي "فارولينا" من عضويَّة الحركة الإسلاميَّة في جامعة الخرطوم، ريثما حَمِي وطيس الاحتراب الأهلي نحو نهاية العقد السبعين، فاتصلت الحركة الإسلاميَّة بأدقِّ فصوله ودخلت السُّجون واستُشهِدَت ثلَّة من أميَزِ شبابها[١٢].

=بإحسان كُتَّاب وسفراء سودانيون. ورغم قصور في الحركة الإسلامية السودانية في التعاطي مع الفكر الأفريقي وروافده بين يدي الإنقاذ، تتوفر على إمكانات مذخورة كان لها أن تستثمر وكان الفكر سينفع السياسة لولا أن السياسة يُوجِّه دفتها "الذرائعيون".

(١١) طيلة حكم الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩- ١٩٨٥) كانت أحد أهم محدِّدات السياسة الأمنية لأجهزة النظام ألاَّ يصعد إلى الحكم في تشاد رئيس ينتمي إلى قبيلة "الزغاوة" المشتركة بين السودان وتشاد، إذ يتصل اضطراب أحوالها في الحكم باضطراب كبير في إقليم دارفور، ولكن الإنقاذ رأت في فاعلية تلك القبيلة إضافة لها وليست حصماً خاصة بما تملك الحركة الإسلامية من رصيد مهم في أبنائها.

(١٢) احتسبت الحركة الإسلامية الشهيد "حافظ جمعة سهل" في إحدى السجون التشادية نحو الحدود مع ليبيا وقد رأس الشهيد المجلس الأربعيني لاتحاد طلاب الجامعة وكان أميز شعراء الحركة الإسلامية الطلابية كما كان أفضل متحدثيها في الإطار الفكري والمحاضر الأول الأنشط في كل السودان إبان سنوات الاضطهاد المايوي للحركة. كما احتسبت الحركة السودانية في السجن الشهيد "الرشيد عبدالرازق" من رواد العمل التأسيسي للحركة والذي انطلق من أم درمان في المرحلة التالية لانقلاب نميري (١٩٦٩) ويجدُرُ بالذكر أنه إلى اليوم لم تتوفَّر تفاصيل وافية عن تلك الأحداث.

مثّلت تشاد إذن لأوّل الإنقاذ جسراً للتواصُل بين السودان وليبيا فقد حلّ بتعاوُنهما نظامٌ صديق أغلق ثغرةً بالغةَ الخطر على الإنقاذ، إذ ظلّت الحركة الشعبيّة لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق دي مبيور تتطلّع بشغف نحو الحدود الغربيّة التي تلحق إقليم دارفور بثورة الهامش التي تقودها، كما أغلقت بادرة عدوانٍ على الإنقاذ من تلقاء نشاط حزب الأمّة الذي استعدّ لكل صُنوف الحرب على النظام الذي أطاح بحُكمِه، مُستثمِراً الولاء الكبير للقبائل العربيّة في دارفور والتي توقّعت أن يستغلّها نظام حسين حبري المُباد.

في ذات المرحلة، أحرَزَت الإنقاذ الأولى اختراقها الثاني الكبير إلى الحدود الشرقيّة، بدعمها الأتم لفصائل الثورة الأثيوبيّة والثورة الإريتريّة وجلبِ التأييد لها من الدول العربيّة، التي أكمَلَت إنجازها التاريخي باستلام كامل التُرابَين الإريتري والأثيوبي وإسقاط نظام "الدَّرق" الماركسي في أديس أبابا، وتحرير مُصوَّع ثم أسمرا. فقد ظلّ استقلال إريتريا هدفاً إستراتيجياً في أجندة الحركة الإسلاميّة السودانيّة وَصَلَها بفصائل التحرير منذ نشأتها، وظلّ رئيس جبهة التحرير الإرتريّة الراحل (عثمان صالح سبي) ضيفاً دائماً على برامج الحركة السودانيّة طيلة عهد المصالحة الوطنيّة مع نظام جعفر نميري، وعندما اشتدّت بالفصائل الإريتريّة الانقسامات والتشقُّقات، بذلت الحركة السودانيّة جهداً مقدّراً في توحيدها وجَبْرِ أضرارها حتى تُنجِزَ هدفها المشترك. كما أن أيلولة قيادة العمل السياسي والمسلّح إلى الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا ونجاحها في توحيد الجهاد الإريتري لم يجد إلاّ الدعم من الحركة الإسلاميّة السودانيّة، رغم معرفتها الوثيقة بقائد الجبهة وانتمائه بالميلاد للمسيحيّة وتبنّيه الماركسيّة في أطروحته النضاليّة[١٣].

أما قائد جبهة الكفاح المسلّح الأثيوبي فقد ظلّ موصولاً مدى سنوات بقائه المُتطاول في السودان بقيادة الحركة السودانيّة، يصلها بالمودّة والمداولة وتصله بالتقدير والنُّصح، رغم انتمائه كذلك للخلفية المسيحيّة وللفلسفة الماركسيّة. إلاّ أن اجتماع القائدين على كفاحٍ مشترك وهُما ينتميان إلى ذات الأقليّة الإثنية "قبيلة التِّقْراي" كان مؤشّراً لنجاح الثورة وضماناً لاستقلال إريتريا، تطلعاً لجوارٍ حَسَن بين البلدين بأسباب الانتماء المشترك للقبيلة والأيديولوجيا، والذي قطعاً سيُلقي بأسباب الاستقرار على السودان، ويؤمّن للإنقاذ منفذاً تدفعُ به عن نفسها من ناحية الشرق بعد أن أمّنت ثغورها إلى الغرب. فبين يدي معركة الإنقاذ نحو الشرق استقبلت مَدَداً من دفعٍ خاص نَفَعَ الثورة حتى بلغت مشارف العاصِمَتَين، فقد ظلّ النظام المايوي موصولاً عبر جهاز أمنه بالثورة الإريتريّة

---

(١٣) "تروتسكي الإريتري" "سباس أورقي"

وعلائقها الأثيوبيَّة واكتسب في ذلك خبرة ودِرْبةً مُقَدَّرة، انضافت للإنقاذ عبر ثلَّة من أميز ضُبَّاطها الذين انحازوا للإنقاذ وصاروا بعضاً من عناصرها الفاعلة[١٤].

لكن الإضافة المايويَّة المهمَّة لم تلبث أن فتحت باباً من صراع القيادة وصراعِ الأجهزة، فرغم الانفتاح الإنقاذي العام على عناصر (مايو) في المجالات كافة، فإن ظهور ذلك النفر من عناصرها الأمنية أضاء الإشارات الحمراء، ودقَّ ناقوس الخطر لدى قيادات أجهزة أمن الإنقاذ من خاصَّة عناصر الحركة الإسلاميَّة ذوي النزع المركزي، الذي يريد أن يقبض كل شيء. وإذ استقبل أمينُ عام الحركة ذلك الجهد بالمباركة كانت لنائب الأمين العام والدائرة حوله نظرة أخرى، ولا ريب أن تبايُن الرُّؤى قد دَفَعَ الذين بادروا إلى الصراع لإعمال الوسائل التي أحالت تلك القصة من النجاح تلقاء الجارتين الشرقيتين إلى مأساةٍ، وتلك قصة سنعود إليها.

حَمَلَ دخولُ القوَّات العراقيَّة واحتلال الكويت في ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠م الإنقاذَ إلى خطوة فارقة في سياستها وعلاقاتها الخارجيَّة، إذ تلاهُ لأوَّل العام "إعلان إعادة العمل بقوانين الشريعة الإسلاميَّة" بعد التجميد الذي عطَّلها منذ العهد الانتقالي ١٩٨٥م، ثم انتصاراتُ الإنقاذ في جبهة العلاقات الأفريقيَّة، واشتراعها حملةً من الجهاد الجديد على الجيش الشعبي، تتناصرُ فيه قوى شعبيَّة من قطاعات الشعب كافة مع الجيش السوداني التقليدي. ومع تصاعُد الحملة الأمنيَّة على عناصر المعارضة اشتدت الحملة الإعلاميَّة على الإنقاذ، تؤكِّد نسبتها إلى الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، تناصرها كذلك حملة من منظمات حقوق الإنسان التي أفلحت بياناتها في فضح ممارسات الأجهزة الأمنيَّة ودمغ الإنقاذ الأولى بأنها نظامٌ "أصولي قمعي"، لا سيَّما بعد الإعدامات المُريعة التي طالت (٢٨) ضابطاً. وإذ لم ترتد دفعة العلاقات العربية الجيِّدة الأولى مع الإنقاذ متأثرة بالحملة الإعلاميَّة والسياسيَّة، فإنَّ العلاقات الأوروبيَّة قد تدهورت نحو الصفر ودونه، وتوقَّفت تماماً المُساعدات والقروض الأوروبيَّة التي اتَّصلت منذ حكومة "مايو"، وتأثَّرت حتى المساعدات الإنسانيَّة كما تولَّى البنك الدولي بنفسه إعلان السودان دولة غير متعاونة.

وإذ كان الغزوُ العراقي حدثاً مُربكاً للساحة العربيَّة كافة جاء وقعه على الإنقاذ وهي لم تَكَد تُكمِلُ عامها الأوَّل تحوُّلاً خطيراً لم تتهيأ له بالكامل، فعلاقاتها العالميَّة الأوروبيَّة والأمريكيَّة كانت تستدعي وقفةً للمُراجعة والتأمُّل والبحث عن كلمةٍ سَوَاء

---

(١٤) انحاز إلى صف الإنقاذ السفير الفاتح عروة والسفير عثمان السيد والسفير جعفر حسن صالح والعميد هاشم باسعيد، والعقيد عاصم كباشي، إذ كانوا جميعاً عناصر فاعلة في ملف العلاقات السودانية الأثيوبية والإريتيرية إبان العهد المايوي.

عَبرَ الحِوار وتبديل سياسات الداخل، لا سيَّما ملف الحرب في الجنوب، والإسراع نحو التسوية الوطنيَّة مع قوى المعارضة. وإذ حَشَدَ الغزو منذ ساعاته الأولى اصطفاف دول الخليج خلف جارتهم المنكوبة، ارتفع صوتُ الدول الغربيَّة الكُبرى يُهيِّئ لتدخُّلها العسكري المُباشر، وإذ برز صفٌّ عربي مناوئ للتوجُّه الغربي، بل يدين مجرّد تدخله السياسي، فضلاً عن العسكري، وجَدَ السودان الإنقاذي الجديد نفسه تلقائياً في معسكر دُعاة الاستقلال والعزَّة، وفقاً لخطابه التحرُّري الإسلامي، الذي شَرعَ يتبلور في مناهضته للحملة الغربيَّة المتفاقمة ضدَّه وفي تبنِّي القوانين الإسلاميّة.

كذلك أثارت الدولة الغازية (العراق) في خُطُواتها المباغتة كوامِنَ علاقاتها المعقَّدة مع نظام الإنقاذ، فقد كانت من أشد الدول العربيَّة ترحيباً وعوناً للثورة، لا سيَّما في حاجتها الملحَّة للسلاح، كما تجاوزت في صفحٍ عظيم التصفية الجسديّة لأفضل العناصر البعثيَّة في الجيش في أعقاب فشل انقلاب رمضان/ أبريل (نيسان) ١٩٩٠م، كما أن نهج "صدَّام حسين" في بناء دولة الرفاهيَّة كان منهجاً لبعض أهم قادة الإنقاذ. وإذ يؤمن السواد الأعظم من الحركات الإسلاميَّة بالوحدة الإسلاميَّة وأيّما وحدة عربيَّة أو بين دولتين أو بين دول إسلاميَّة سبيلاً نحو تمام تلك الغاية، فإن ضم العراق الكويت مهما يكن مقبولاً من حيث المبدأ، فهو مُنكَرٌ في الأسلوب الذي يستعمل القوَّة ومشبوهٌ إذ بادَرَ إليه ديكتاتورٌ علماني. ومهما يكُن بعض المزاج العام الثوري لذات الحركات الإسلاميَّة يرى في النظام العربي عامة تَبَّاعَةً للغرب لا تبتغي العزَّة والنُصرَة لقضايا الأمَّة، فإنه يرى في أنظمة الخليج خاصَّة بؤراً وراثيَّة لا تقبل الشُّورى ولا تنفكُّ عن سياسات المُستعمِرِ القديم.

لم تبادر الإنقاذ الأولى إذن لإدانة الغزوة بكلماتٍ واضحة بل اتفق صفها القيادي في الصُّمود عند الدعوة إلى حلٍّ عربي يستبعدُ الأجنبيِّين، وبموقفها الداعي لإدانة أمريكا في مؤتمر قمة تونس الذي التأم بعد شهرين من الاحتلال تبلورت ملامح المجموعة التي ضمَّت الأردن واليمن ومنظمة التحرير وسوريا وتونس، والتي عُرِفَت بعد مؤتمر القاهرة بـ"دُوَل الضِدِّ" في مقابلةٍ وقطيعةٍ مع التحالُف الذي اصطفَّت فيه بقية الدول العربية خلف دول الخليج، وهي تتهيأ لاستقبال قوَّات الحلف الغربي بقيادة أمريكا، ولا ريْب أن تلك المواقف قد جعلت السودان في قلب تلك الدول.

أخرجت حادثة "العراق" كذلك لأوَّل مرَّة اسم أمين عام الحركة الإسلاميَّة في عملٍ معلن، إذ صار عضواً في الوفد الذي اشتمل على قادة الحركات الإسلاميَّة في الوطن العربي كافة، والذي التأم لأوَّل الأمر في المملكة السعوديَّة واختار أمينُ عام السودان ناطقاً

رسمياً باسمه، وقابل العاهلَ السعودي ثم سافر إلى بغداد والتقى الرئيسَ العراقي في اجتهادٍ يرجو قبول وساطته بانسحاب القوَّات العراقيَّة من الكويت.

تصدَّى رئيسُ الثورة كذلك لوساطةٍ مماثلةٍ ترجو صُلحاً عربياً يَفِكُّ خِنَاقَ الأزمة، ولو بانسحاب الجيش العراقي من الكويت، وإذ باءت الوساطتين بالفشل عاد كلاهما (الرئيس والأمين العام) بإيمانٍ أكثر بالحل العربي، الذي يُرتِّب مباشرة الرفض الحاسم للتواجُد الأمريكي الأوروبي في أرض الجزيرة العربيَّة والخليج، مهاداً لحرب عربيَّة.

أحدثت أزمة العراق مع الكويت كذلك الشرخَ الأوَّل في صف الثورة القائد الظاهر. فقد أعقب الغزو استقالة ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة بينهُم كبيرُ الإخوان في الجيش ورئيس اللجنة السياسيَّة، ومهما يكُن موقفه الذي تبعه فيه الآخران يرتكزُ على تحفُّظات قويَّة في الإدارة السياسيَّة للثورة لا سيَّما الحركيَّة المستترة، فإن أخطر حيثياته جاءت من تلقاء مخاوفه الخارجيَّة التي تأسَّست على مسارعة الثورة في الكشف عن نسبها الإسلامي، خاصَّة بعد إعلان تكوين قوات الدفاع الشعبي، وظهور العناصر الإسلاميَّة من الصف الثاني والثالث بارزةً في عمل الثورة، ثم كان الموقف من الكويت بمثابة الحمْل الثقيل الذي قَصَمَ ظهرَ البعير.

حَمَلَ موقف الإنقاذ الرافض للتدخُّل الأجنبي في أزمة العراق والكويت، حَمَلَ لها طلائع التأييد الشعبي العالمي الواسِع الذي حَظِيَت به مدى العشريَّة الأولى من عُمرِها، فقد تَجَاوَبَ ذلك مع نبض الأمَّة العربيَّة والإسلاميَّة فيما يظهرُ من غالب شُعُوبِها التي ملأت تظاهُراتها آفاق العالم الإسلامي ترفُضُ الوجود الغربي في بلاد المُسلمين، لا سيَّما البُقعَة المطهَّرة من جزيرة العرب، وامتدَّت أصواتُ الاحتجاج من تونس إلى الصين، ذات المحور من "طنجة/ جاكرتا" الذي رسمه قديماً المفكِّر الجزائري "مالك بن نبي". ومع ظهور اسم الأمين العام للحركة الإسلاميَّة مُدافِعاً عن موقف ثورة السودان بَدَت الصلة وثيقة بين ما يُمثله ويرمزُ له الطرفان، وبمقدار ما تجلَّت تلك الصلة وتجاوب ذلك المحور مع ثورة السودان، زادت حدَّة المَوجِدَة الغربيَّة عليها وقد تهيأ للغرب الإمبريالي مَدَدٌ بعد حرب الخليج من الجِوار العربي، وانفتحت لهم ميادين للحرب تُحاصِرُ السودان من الإقليم الأفريقي. مدى أسابيع الحرب التي بدأت بقصف بغداد وانتهت بالمعركة الأرضيَّة التي أخرجت العراق من الكويت، كانت التظاهُرات متَّصلة في شوارع الخرطوم كأنها تُسايرُ نبض الثورة السودانيَّة الإسلاميَّة الداعية للعزَّة واستقلال القرار، وتتجاوبُ مع أصوات الشعوب الإسلاميَّة في سائر العالم.

*****

لكن تلك الروح التي سَرَت تستشعر العزَّة والمنعة للمُسلمين سريعاً ما ارتدّت منتكسة بعد الهزيمة الصاعقة لمحور "دُوَل الضِدِّ"، وسَرَت روحُ الإحباط والانكسار ماسحة ذات الساحة التي كانت منتفضة قبل أيام. وإذ لم تقتصر مشاعر الألم والكسر على عامة الشعوب بل بلغت صفوتها الرائدة في الفكر والعمل، خرجت مبادرةٌ للأمل من الساحة السودانيَّة التي كانت ظاهرة بمواقفها المستمسكة بالصف العربي والإسلامي، تستثمر مؤسَّسة الدبلوماسيَّة الشعبيَّة التي استحدثتها الثورة وتدعو باسم "مجلس الصداقة الشعبيَّة العالميَّة" إلى مؤتمر شعبيٍّ للقيادات العربيَّة والإسلاميَّة الشعبيَّة، مهما تكُن، رؤساءَ لأحزاب وقادةً للحركات الإسلاميَّة والقوميَّة وشيوخاً في العلم ورُوَّاداً في عمل الدعوة والعمل الإنساني وزعماءَ لطُرُق المتصوِّفة وأقليات المسلمين، يسعهم جميعاً سماءُ الخرطوم بحث عن أرضٍ مشتركة تقف عليها القيادة الشعبيَّة للأمة العربيَّة والإسلاميَّة، بعد أن أثبتت صروف الدهر أن ما يجمعُ ويوحِّد اليوم أكثف وأوجب مما يقسِّم ويفرِّق بالأمس.

افتُتِحَت في الخرطوم إذن في أبريل (نيسان) ١٩٩١م الجلسة الأولى لمؤتمر فعاليات الأمَّة، الذي لم يلبث أن أسَّس أمانة دائمة باسم "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي"، واختار أمينَ عام الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة أميناً عاماً للكيان الجديد، دافعاً باسمه إلى العَلَن بعد سنوات السِّتر بما يجُرُّ ذلك من ثقلٍ وبما يستقطبُ من تحدياتٍ.

لبَّى دعوة المؤتمر كل من بلغته الدعوة الواسعة التي شملت قادة الحركات الإسلاميَّة المشهورين في العالم، وزعماء الفكر القومي العربي والاشتراكيَّة العربيَّة، كما تقاطر إليه قادة المنظمات والجمعيات وشيوخ الصوفيَّة في العالم الإسلامي، من أصغر دُول أمريكا اللاتينيَّة إلى كبارِ زعماء منظمة التحرير الفلسطينيَّة، وأظهر الحضور الذي اجتمع كله في تلك الساحة أن هنالك قيادة شعبيَّة للأمة العربيَّة الإسلاميَّة، تتشكَّل في مباني القاعة الرسميَّة الأكبر في الخرطوم رغم السَّمْتِ الشعبي الغالب على المؤتمر[١٥].

منذ أول ظهور اجتهادات الأمين العام في "الأشكال الناظمة لدول إسلاميَّة

---

(١٥) لبّى دعوة مجلس الصداقة الشعبية العالمية التي أقرّت ميلاد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي: راشد الغنوشي زعيم الحركة الإسلامية التونسية "النهضة"، قاضي حسين أحمد زعيم الجماعة الإسلامية في باكستان، مفتي البوسنة والهرسك، رئيس جمهورية ترينداد في أمريكا الجنوبية وآخرون من نيكاراغوا والهند والصين وماليزيا. كما شهد الجلسة رئيس الجمعية الإسلامية الشعبية الليبية ووزير الأوقاف العراقي وآخرون. وشهدها أيضاً نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية لفلسطينية وجورج حبش زعيم الجبهة الشعبية الفلسطينية وكريم بقرادوني من حزب الكتائب اللبناني.
جلس عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة في مقعد الحضور الخلفية كما فعل الزعيم ياسر عرفات وتقدّم باقتراح ترشيح الشيخ حسن الترابي الأستاذ عبدالباري عطوان رئيس تحرير جريدة "القدس العربي" اللندنية وأحد عناصر حركة فتح الفلسطينية.

معاصرة"[١٦]، عَبَّر عن أصول فكرته التي لا ترى في الحدود السياسيَّة إلا عوائق ظلَّت تمنع حركة الشعوب وتفاعلها الحُر، فقد تأسَّست الحضارة الإسلاميَّة على أسواق التجارة الحرة وقوافلها التي تجوبُ بلادها بالبضائع والصنائع والفنون، كما تجوبها الأفكار والكتب وينتشر فيها العُلماء والأدباء، وإن الحركة الحرَّة والتفاعُل البشري في أصول الفطرة الإنسانيَّة وهي تؤسِّس دولاً عظمى، مثل الولايات المتحدة وجوارها اللاتيني، أو تعودُ إليها في الأسواق المشتركة للمجموعة الأوروبيَّة التي ترفعُ التأشيرات وتُساوي بين مواطنيها، بل وترخِّص في منح الجنسيَّة لمن استقرَّ وأقام بضع سنين من الأجانب. وإذ تجاوبت الثورة مع الأطروحة الأصيلة، واعتمدتها سياسةً عُليا ترفعُ التأشيرات عن شُعوب الجوار العربي ريثُما يستقر الوضع فترفعها عن الجوار الأفريقي الأقرب إلى الشرق والغرب، دخلت إلى السودان أعدادٌ مِمَّن ضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَت من تضييق بلدانهم الأم، يبتغون حريَّة العبادة والدعوة أو يلتمسون العلم في المعاهد والجامعات، أو ينشطون في ساحة الأعمال وسُوقِها تُعينهم الثورة بما لأبنائها من سالف علاقات مع الحركات الإسلاميَّة العربيَّة التي ينتمون إليها، أو تبذل لهم حق الأخوَّة الإسلاميَّة مهما يكونون لا ينتمون إلي حركة إسلاميَّة، ولكنهم بعضٌ من مَدِّ الصحوة الإسلاميَّة الذي راج عفواً بغير تناظيم.

بإعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة في أول العام ١٩٩١م اكتملت في السودان حلقات الاستهداف الحضاري الغربي، تمُدُّه العلاقات العربيَّة المتدهورة نحو القاع بعد حرب الخليج، والعلاقات الأفريقيَّة التي تناصَرَت لحصار ثورة الإنقاذ. فالقاعدة المشتركة الجديدة للأمة العربيَّة والإسلاميَّة ممثَّلة في المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، ورفعُ التأشيرات عن العرب ثم إعلان الشريعة الإسلاميَّة، مثَّلت مادة للسياسة الغربيَّة وإعلامها تجاه السودان، فقد عبَّر الإعلام الغربي عن تجمع الإرهابيين من اليسار واليمين خلف نظام الخرطوم، وتصوَّبت كثيرٌ من السهام إلى الأمين العام الجديد للمؤتمر بوصفه العقل المدبِّر خلف السياسة التوسُّعيَّة التي تؤمن بتصدير الثورة إلى الجوار العربي والإسلامي، ليقوم من بعد إماماً للخلافة الإسلاميَّة الجديدة الممتدة عبر السودان إلى العالم العربي، وغير ذلك من أساليب "الصراع الفكري في البلدان المستعمرة"[١٧]

---

(١٦) عنوان لمحاضرة قدَّمها في دولة قطر مطلع العقد السبعين وطُبعت لاحقاً بعنوان: "خواطر في الفقه السياسي لدولة إسلامية معاصرة".

(١٧) عنوان كتاب للمفكر الإسلامي "مالك بن نبي" يصف فيه أساليب الصراع الحضاري وكيف تحول كل فكرة إيجابية إلى فكرة سلبية لتفريغها عن محتواها الحق أو حرفها عن اتجاهها، أو دمغها بالقوالب الجاهزة شأن "تصدير الثورة" لترهيب الجوار وقلب الرؤية التناصبية إلى مجرد شهوة للسلطان والعدوان.

يأخذ شكلاً جديداً متقدِّماً في ساحة ما بعد الحرب الباردة.

*****

توافق صعود ثورة الإنقاذ إلى الحكم في منتصف العام ١٩٨٩م مع نهاية الحرب الباردة وتفكُّك الإمبراطوريَّة السوفيتيَّة وانهيار جمهوريات الستار الحديدي الاشتراكيَّة في أوروبا الشرقيَّة، ثم بروز اليمين الأمريكي المحافظ خلف القطب العالمي الأعظم الأوحد للولايات الأمريكيَّة، وإذ بدأت حربُ الخليج الثانية حلقةً في الصراع الحضاري الذي شرَّعته الحرب العربيَّة الإسرائيليَّة منذ العام ١٩٧٣م، بقيام الأمة العربيَّة بارزة ساحة للتكامُل الاقتصادي والعلمي، وبؤرة لصحوةٍ حضاريَّة جديدة بعد حالة الهبوط والانكسار منذ هزيمة ١٩٦٧، وبعد إعمال سلاح المقاطعة النِّفطيَّة وتأسيس منظمة الأُوبِك استُدرِجَ الديكتاتور العراقي إلى الكويت، ثم ضُرِبَت صناعته الناهضة وكادره العلمي المتميِّز الذي تأهَّل بعشرات الآلاف في قلب جامعات الحضارة الغربيّة، وقد تدرَّب على أحدث منجزات العلم والثورة الصناعيَّة الثانية وعُمقِها التكنولوجي بالغ الخطر، بدأ في الحلقة الثانية في ذات سلسلة الصراع الحضاري[١٨].

لكن قيام دولة إسلاميَّة في قلب أفريقيا، تتوفَّر على المساحة الأكبر وتجاورُ تسعَ دول، مثَّل خطوةً جديرة بالوقوف والتأمل للغرب، فمنذ مفاجأة الثورة الإيرانيَّة الصاعقة في عام ١٩٧٩م، وانحسارِ المد التحرُّري الوطني ثم انكسار الفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي الماركسي وتنامي ظاهرة الصحوة الإسلاميَّة، التي تتأمَّل الدراسات والسياسة الغربية نموَّها في بلادٍ مثل مِصر والشام والعراق، وحتى الجزيرة العربيَّة، ولا تكاد تَرِدُ على ذِكر السودان إلاَّ قليلاً، مَثَّل التحوُّل الذي جاء بثورة الإنقاذ في ١٩٨٩م، حادثاً ملفتاً لأنظار الساسة والمفكرين، وقد يكون مُرعِباً لبعضهم.

فلدي استقبال أمين عام الحركة الإسلاميَّة لثلاثة من كبار المختصِّين الأمريكيين في شؤون العالم الإسلامي، بعد قيام المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي أشاروا لشُهرة السودان مرتبطاً بذكر شخصيَّة الأمين العام، وهو نفس توجُّه الإعلام الأوروبي عامة لدى تناول الموضوعات والأخبار المتَّصلة بالثورة الجديدة في السودان، وصعود نجم الأمين العام

---

(١٨) بعث انتصار حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م جذوة في الأمة العربية فظهرت بعد قرار الملك فيصل حبس البترول أمةً قادرة على التحدّي والنهضة، وهناك رأس مال ضخم من موارد البترول ونخبة علمية تخرّجت من أرقي الجامعات ومساحة واسعة تتكامل عناصرها الطبيعية والبشرية التي تمثل امتداداً لا مثيل له في العالم يتحدّث لغة واحدة وينتمي لأصول حضارية مشتركة. ولا ريب أن هذه القراءة الإستراتيجية للحالة العربية تستنفر من الغور إرادة القضاء عليها من الحضارة المنافسة لها عبر التاريخ.

للحركة الإسلاميَّة الذي أصبح قبلةً لذات الصحافة والراديو وشبكات التلفزة[١٩].

لكن مع وجود مدرسة أخرى في السياسة الغربيَّة تؤمن بالحوار مع العالم الإسلامي، لا سيَّما رموزه الأكثر استنارةً، أمثال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، ترى أن الإسلام قدرٌ تاريخي وواقعٌ حضاري، أو من منطلق أنه دينٌ عظيم لا يقل عن المسيحيَّة واليهوديَّة في رفد الإنسانية وفي الإسهام الحضاري الذي ساعد حتى أوروبا للخروج من ظُلُمات القرون الوسطى إلى نور العلم التجريبي والحضارة الحديثة. فمع وجودٍ دائمٍ وقوي لأصوات الحوار والاعتراف بالآخر، ومنهم خاصَّة الجماعة السابقة التي سَعَت من أمريكا للقاء الأمين العام والتداوُل معه، تلقَّى الأمين العام دعوةً من بعض الجامعات الأمريكيَّة لتقديم محاضرات والمشاركة في "جلسة استماع" بلجنة الشؤون الأفريقية بمجلس النواب الأمريكي "الكونجرس"، كما تلقَّى دعوة أخرى من الجمعيَّة الملكيَّة البريطانيَّة للعلوم والآداب لتقديم محاضرة حول "الإسلام بوصفه داعماً للدولة الوطنيَّة" بمقرِّها في مدينة لندن.

وإذ تجلَّى الألَقُ الفكري والأكاديمي للأمين العام باهراً بأطروحاته ولغته في تلك المحاضرة، أفلحت المعارضة السودانيَّة التي انفتحت لها يومئذٍ منافي اللجوء السياسي، أفلحت في تصويب الإعلام البريطاني إلى حادثة اتُّخِذَت دليلاً ماثلاً على تدهور سجل حقوق الإنسان لدى النظام الذي يقوم الأمين العام بمثابة أبٍ روحي له، ورغم انبتَات الصلة بين موضوع المحاضرة وبين الحادثة، فإن حساسيَّة موضوع حقوق الإنسان في الغرب تجعله في رأس حيثيات العلاقة مع السودان تحت حكم ثورة الإنقاذ، مهما يكن الموضوع.

وإذ تركَّزت مداولاتُ جلسة الاستماع في الكونجرس الأمريكي على نقد سياسات الإنقاذ، لا سيَّما الموصولة بكبت الحريَّات السياسيَّة والصحفيَّة والحرب في الجنوب والإبادة في جبال النوبة، أفلح الأمين العام في صد الهجمات الكثيفة مُبيِّناً أن الإنقاذ نظام لم يتجاوز عامه الثالث، يحاول بناء نموذج أصيل في النهضة والعزَّة والاستقلال الحضاري، وأنه مهما حوت معتقلاته بضع عشرات فإنه يُعتبَرُ الأفضل في المنطقة، مقارنةً إلى دولٍ بالغة السوء في سجل

---

(١٩) زار السودان في شتاء ١٩٩٠ البروفيسور جون أسبوسيتو والبروفيسور مايكل هيدسون والبروفيسور جون فول للتداوُل مع الدكتور حسن الترابي حول آفاق التحوُّل في السودان وجملة ظاهرة الصحوة الإسلامية وقد كان أول ملاحظاتهم حين اللقاء أنه - الدكتور الترابي- أصبح في شهرة النجوم لدى الصحف الأمريكية. وقد أشار البروفيسور إدوارد سعيد في كتابه "تغطية الإسلام" الذي بحث فيه ظاهرة التعمية والتغطية المفروضة على الإسلام، أشار في المقدِّمة التي ألحقها بطبعة عام ١٩٩٣م إلى اسم حسن الترابي الذي يردُ دائماً في الإعلام الأمريكي موصوفاً بالذكاء الحاد المُوظَّف للشرِّ والخُبث.

حقوق الإنسان، ولكن الغرب يحميها بأساطيله ويصمُت عنها إعلامه[٢٠].

أما المحاضرات التي انتظمت عدداً من الولايات الأمريكيَّة فقد عبّرت في بعض وُجوهِها عن التطلُّع الكبير الذي جعل قلوب آلاف الإسلاميين تهفو للنظام السوداني الإسلامي، لا سيَّما في الظرف الذي أعقب حرب الخليج، والاستعداد الذي يملأ تلك الأفئدة في عُمقِ الصفوة الإسلاميَّة المتعلِّمة لنُصرَتِه. كما عبَّرت لقاءات الأكاديميين والمفكرين الأمريكيين المتعاطفين مع صحوة الإسلام عن مدى إشفاقهم من إساءة الأنموذج السوداني إلى مثال الإسلام المستنير الديمقراطي، الذي ينتظرونه من مفكرٍ في قامة الأمين العام، بالنظر إلى ما يُنشَرُ في الإعلام وما يتناهى إليهم من تقارير المنظمات ومواقف المعارضة[٢١].

بامتداد الزيارة إلى كندا، والمناخ العدائي الذي بادرت إليه ممثلة وزارة الخارجيَّة الكنديَّة مجابهةً للأمين العام، والمأساة التي انتهت إليها الزيارة بتعرُّضه لمحاولة اغتيالٍ في مطار أوتُوا، والمعلومات التي أكَّدت ضلوع أجهزة غربيَّة في المؤامرة من المحاولة إلى المحاكمة، ثم المدة التي قضاها الأمين العام مستشفِياً بما أتاح تقويم المُوجب في الزيارة وتطويره ومراجعة حيثيَّات الموقف الغربي الموسوم بالسلبيَّة من الإنقاذ، بل إن المقابلة الأخيرة في كندا والحادث نفسه، والخلاصة السالبة للتغطية الإعلاميَّة الغربيَّة للزيارة، صاعَدَت التوجُّهات التي رأت كل ذلك ضمن أطُر الصراع الحضاري الذي يكره الإسلام، ولا يريد له الحياة لأيِّما شمعةٍ تضيء في ظُلُمات عالَمه.

وافت الإنقاذ أيضاً صعود الديمقراطيين إلى الحكم في أمريكا بتولِّي الرئيس بيل كلينتون سدَّة الرئاسة واشتراعهم لسياسة تهتم بأفريقيا، وتضع السودان ضمن أولوياتها بعد "جنوب أفريقيا" التي بدأ يتفكَّك فيها نظام الفصل العنصري. فارتكز الاهتمام الأمريكي بثورة الإنقاذ بعد زيارة الأمين العام على الوجه الإسلامي للثورة الموصول في تقديرهم بالإرهاب فوُضِعَ السودان على لائحة الدول الراعية له. وبتصاعُد الحملة في الجنوب ضد الحركة الشعبيَّة وإعمال المصطلح الإسلامي "الجِهَاد" وتعبئة قطاعات واسعة من الشعب إلى جانب القوات المسلحة الرسميَّة بشعاراته ومعانيه، والهزائم التي

---

(٢٠) شهِدَ المحاضرة الأستاذ عبدالباقي الزيّح المحامي وأشار في مداخلته إلى ساقه الصناعي الذي اضطر إليه بعد عملية بتر نتيجة للتعذيب في معتقلات جهاز الأمن، ضمن حيثيات أخرى في قضية يقوم مدعياً لها ضد الجهاز. وقد صدّرت إحدى أهم الصحف البريطانية صورة لمحاضر ضمن عرضها للمحاضرة بعبارة شكسبير "يظل يتسم ويتسم بينما يغرز خنجره في صحيفته". بينما حملت صحيفة أخرى عنوان "النبي ذو البدلة الرمادية" تعليف ينضحُ بالحقد والسخرية من قوّة السطوة الفكرية التي تبدّت في حديث الدكتور حسن الترابي

(٢١) استضافت جامعة فلوريدا الدكتور حسن الترابي في جلسات امتدّت ليوم كامل شهدها كثير من المهتمين بالإسلام في السودان. وصدر الحوار في كتاب عن مركز دراسات المستقبل، تحرير الدكتور بشير نافع

هدَّدت وجود الحركة الشعبيَّة بعد انشقاقها الشهير اندفعت الإدارة الأمريكيَّة لحماية الحركة الشعبيَّة بتعبئة دول الجوار ضد السودان، في خُطوة بالغة الخطر علي الثورة الوليدة كادت أن تُحكِمَ الطوق على السودان، ثم السعي الحثيث لإعادة الوحدة لأطراف الحركة المتنازعة وتوحيدها من جديد لمقاومة النظام الإسلامي في السودان.

وإذ تعرَّض اثنان من السودانيين العاملين في الوكالة الأمريكيَّة للعون للتصفية في محاكمة ميدانية بمدينة جوبا بعد محاولة الحركة الشعبيَّة استلام المدينة، واحتجاجات السفير الأمريكي المتَّصلة بالخرطوم على ما ادَّعاه تعويقاً من الخرطوم لوصول الإغاثة والمساعدات الإنسانيَّة، ثم ما عُرِفَ بقضيَّة الشيخ المصري عمر عبدالرحمن والمحاولة الفاشلة لتفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك، وصلت العلاقات السودانيَّة الأمريكيَّة إلى مرحلة تهيأت بعدها السفارة الأمريكيَّة في الخرطوم لحزم أمتعتها والرحيل لتدير عملها من دول الجوار[٢٢].

استمرَّت كذلك العلاقات الأوروبية مع الإنقاذ على تدهوُرها المتَّصل منذ اليوم الأول، إذ بدأت بموقف مبدئي يرفض الانقلاب على حكومة مُنتخَبَة، ثم زوَّدتها دُوروقات الأجهزة الأمنيَّة لحقوق الإنسان بمددٍ وافر دأبت على رصده ونشره بمثابرة عالية المنظماتُ الحقوقيَّة والإنسانيَّة، وأضافت عليه مواقف السودان في حرب الخليج وتطبيق الشريعة الإسلاميَّة وحملات الجهاد التي توشِكُ أن تحاصر حليفها المهم الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وأخيراً "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" الذي يراه السودان قناة اتصال بين الشعوب للتعبير عن إرادتها الحرَّة مما يوافق مزاعم أوروبا في حماية حق الشعوب في الديمقراطية، لكنها لا تصفه إلا إرهاباً مادام موصولاً بالإسلام. وبحلول العام ١٩٩٠ أعلن سفير الاتحاد الأوروبي في الخرطوم أن: «**عمل الاتحاد الأوروبي لم يتوقف تماماً في السودان بل ظلَّ يقدِّم الغذاء ومعينات الطوارئ ويستمر في المشروعات السابقة دون الدخول بمشرعات جديدة أو برامج**»[٢٣].

---

(٢٢) وصل الخرطوم مفتي الجماعة الإسلامية عمر عبدالرحمن في يناير ١٩٩٠م وتلقى بلاغ أحمده للثورة بالسودان وعدد مسؤولاً أمنياً رفيعاً وقد أخبره الشيخ عمر أنه قد كان ينوي الذهاب إلى المملكة السعودية لأداء العمرة ولكن السلطات المصرية منعته فاختار المجيء إلى السودان لأنه لا يحتاج إلى تأشيرة وصول، بعد أيام منحته السفارة الأمريكية بالخرطوم تأشيرة دخول لأمريكا رغم أنه لا يتوفر على الحد الأدنى اللازم لمنحه التأشيرة وهو الإقامة في البلد الذي تقدم فيه بالطلب لمنح التأشيرة.

(٢٣) ظل سفير الاتحاد الأوروبي في الخرطوم (جان كلود سيمو) يقدم أطروحاته بموضوعية وهدوء بينما دخل السفير الأمريكي (دان بيترسون) في حرب بيانات مستمرة بينه وبين الحكومة، إذ قام بنفسه بزيارات إلى جنوب السودان وجبال النوبة ووصل إلى مدينة (نمُولي) دون إذن من وزارة الخارجية، وإذ اتهمته الأخيرة بخرق الأعراف الدبلوماسية ردَّ عليها ببيان من الخارجية الأمريكية يتهم السودان بشنِّ حملاتٍ عسكرية في شرق وغرب الاستوائية راح ضحيتها عشرات المدنيين.

أما مُستَعمِرَةُ السودان السابقة "بريطانيا" فقد حاولت ثورة الإنقاذ أن تستفيد من كسبها الواسع في العلاقة معها، الذي يرفده مئاتٍ درسوا في جامعاتها وأقاموا وعملوا في مُدُنها وقراها، وبوصول رسالة من رئيس الوزراء البريطاني في العام ١٩٩٦م إلى الرئيس السوداني يحدِّد فيها ذات النقاط التي تبنَّاها الاتحاد الأوروبي كمُعوِّقاتٍ لطريق العلاقات الطيِّبة مع السودان، بدأ حوار سُوداني بريطاني لمدة ثلاثة أعوام دون تقدُّم إزاء الموقف الأوروبي الموحَّد والدبلوماسيَّة البريطانيّة الموسومة بالتؤدة والاستقرار. بل تزامن الحوار الرسمي البطيء مع النشاط الطوعي المحموم لنائبة رئيس مجلس اللوردات "البارونة كُوكس" التي عبَّأت المنظمات الكنيسيَّة وغير احكوميَّة، لا سيَّما منظمة التضامن المسيحي التي ترأسها، وقد اعترفت في تقريرها أمام البرلمان البريطاني في مارس (آذار) ١٩٩٦م بأنها قامت بثمانِ زياراتٍ إلى السودان في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦م، كما اتصل نشاط البارونة كوكس خصة بأطر المعارضة السودانيَّة الشماليَّة والجنوبيَّة وتبنّت معهم بالكامل أطروحة زوال النظام وليس السلام في الجنوب أو الديمقراطية للشمال، مع حملةٍ إعلاميَّة ضارية شرسة رفعت إلى صدر الأنباء حملة الهجوم على ثورة الإنقاذ، فسِوَى الاتهام بالخروقات الواسعة لحقوق الإنسان والاتهام بالتجارة في الرقيق، استعمَلَت حملة كوكس لأوَّل مرَّة تهمة "الإبادة العِرْقية" لشعوب جبال النوبة، وهو اتهامٌ نكير تلقته قيادة الإنقاذ بالاستنكار الشديد، بما لم يَدَعْ سبيلاً لتحرِّي الصدق والتحقيق في الفظائع التي ارتُكِبَت من قِبَل قوَّات الحكومة في تلك الأنحاء.

اختلفت العلاقة مع فرنسا في سنوات الإنقاذ الأولى قليلاً عن بريطانيا، فرغم تكرارها على مسامع وفد مؤتمر الحوار في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩م لذات مواقف الاتحاد الأوروبي، تهيأت لرئيس الثورة زيارةٌ باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي لحضور القمة الأفريقيَّة الفرنسيَّة التي شرعها "ميتران" تجاه مستعمرته القديمة في يونيو (حزيران) ١٩٩٠م، وإذ أنَّ الدعوة هي الوحيدة لرئيس الثورة من بلد في أوروبا الغربيَّة، فقد مثَّلت سانحة نادرة لشرح جهود الإنقاذ، وتحديداً في ملف السلام.

أمرٌ آخر أضاف لسِجِلِّ العلاقة الأفضل مع فرنسا، هو سلسلة السُفراء الذين توالوا على الخرطوم ممثلين للجمهوريَّة العريقة، فقد كانوا جميعاً مُستَعرِبين مُتعاطِفين بأسبابٍ من دراستهم اللغة العربيَّة وزواج غلبهم من ذوات أصول عربيَّة، وإذ ساهمت معرفة الأمين العام بفرنسا لسانِها وثقافتِها. ساهم كذلك طاقمٌ فريد من الدبلوماسيين في سفارة السودان هنالك في فتح أبواب مع مؤسَّسات إعلاميَّة وبحثيَّة ثم سياسيَّة فرنسيَّة، مهَّدت السبيل لحوارٍ أوروبي مفيد في المرحلة الثانية من عمر الإنقاذ، لا سيَّما عبر رموزٍ من

مدرسة الحوار مع الإسلام في فرنسا بدلاً من حربه ومحاولة استئصاله[٢٤].

لكن امتدَّ العداء الأوروبي حتى روسيا يستقطبها ضد السودان بدعوى زيارة وفد من جمهوريَّة الشيشان، زار السودان والتقى أمين عام المؤتمر الشعبي حيث رفضت الحكومة مقابلته أو حتى مجرَّد الإعلان عن الزيارة.

*****

سِوَى الضيف العابر الذي حطَّ بالسودان ريثما أخذ طريقه إلى أمريكا (الشيخ عمر عبدالرحمن)، حلَّ ضيفان آخران أثقل وزناً وأشدَّ كلفةً، أولهما راميرز سانشيز المشهور بـ"كارلوس"، الماركسي الفنزويلي الذي اشتَرَعَ نضاله مع العرب منذ أيام "أيلول الأسود" ١٩٧٠م في عَمَّان إلى حين انتهي به المطاف في الخرطوم في أغسطس (آب) ١٩٩٣م. فقد ضاقت عليه الأرض بما رَحُبَت بعد الغزوة الإسرائيليَّة لبيروت عام ١٩٨٢م، هارباً إلى سوريا التي دفعته مرَّتين إلى مطار طرابلس، ليرُدَّه الليبيون في الأولى، ويفضحوا أمره في الثانية، قبل أن يدفعه السوريُّون براً إلى الأردُن، الذي تخلَّص منه بدوره هديَّة ملغومة حلَّت بالسودان، دون عِلمِ سُلطاته، مستغلَّةً رفع تأشيرة الدخول عن حَمَلَة الجواز العربي.

كان الحوار مع الفرنسيين قد مضى طيِّباً بمبادرة من دبلوماسيَّين من سفارة السودان في باريس، دخلت مدخلاً غير رسمي قبل عام من وصول كارلوس إلى السودان، وإذ عبَّر محرِّر كبير في الصحافة الفرنسيَّة الذي مثَّل الطرف الآخر في الحوار عن مخاوف أوروبيَّة من الإسلام الناهض الجديد على حضارتها، انتهى الحوار إلى ضرورة مواصلته على مستويات مختلفة. وإذ لا يتيسَّر لفرنسا الرسميَّة أن تجاهر بموقفٍ يشذُّ عن الإجماع الأوروبي، دخل الحوار إلى دهاليز الاستخبارات الفرنسيَّة، وأثمر تفاهماً جيداً بين جهاز الأمن السوداني وجهاز المخابرات الداخليَّة الفرنسيَّة المعروف بـ"D.S.T" قبل مدَّة وجيزة من اكتشاف الجهاز السوداني للمطلوب الفرنسي الذي يحمل الرقم «١» بين أراضيه[٢٥].

---

(٢٤) شهد المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في الخرطوم البروفيسور "فرانسوا بورجا" أحد أهم المُتخصِّصين في دراسة العالم الإسلامي والمتعاطفين مع الحركات الإسلامية. كما ظلَّ يزور السودان باستمرار منذ أول الإنقاذ "رونالد مارشال" أحد أهم الباحثين في شئون القرن الأفريقي والسودان بـ"المركز الوطني للبحث العلمي" بفرنسا.

(٢٥) بعد عمليات كارلوس الأولى التي حاول فيها اغتيال الملبادير اليهودي (سايف) صاحب محلات ماركس وإسبنسر في لندن ثم خطف وزراء الأوبك، صفَّى اثنين من ضباط المخابرات الداخلية الفرنسية وأصاب الثالث إصابة بالغة، عندما كانوا يجلسون معه بشقته في باريس في مناخ ودي. وبتسليم فرنسا أوراق القضية إلى البوليس الجنائي الدولي (إنتربول) أصدر قراراً يتيح لفرنسا إلقاء القبض عليه في أي مكان في العالم وعلى أي دولة تواجد على أراضيها تسليمه إلى فرنسا وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة.

وعلى مدى عام منذ دخول المطلوب الفرنسي السودان إلى أوان تسليمه لفرنسا في أغسطس (آب) ١٩٩٤م، تَصَوَّب الحوار الأمني السوداني الفرنسي نحو تلك القضيَّة، واختارت فرنسا أحد أكفأ ضُبَّاطها وأعرفهم بالعالم العربي ليقود المفاوضات. وإذ عبَّرت فرنسا على لسان مُفاوِضِها عن تقديرها للحَرَج الذي يعتري موقف السودان من تسليم مناضلٍ ارتبط اسمه بالقضيَّة الفلسطينيَّة، مع وجود "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي"، وتبنِّي النظام للإسلام والعزَّة العربيَّة، أوضحت فرنسا حقها الدولي الذي يُلزِمُ السُّودان بتسليمه، لكنها استشعاراً منها لدقة الموقف يمكن أن ترضى بدقة مراقبة السُّودان لمطلوبها، موضِّحة أن ما تعرفه المخابرات الأردنيَّة تعرفه المخابرات الأمريكيَّة، وهو ما تأكَّد عندما صرَّحت مندوبة أمريكا بالأمم المتحدة يومئذٍ مادلين أولبرايت بأن أمريكا تملك أدلَّة دامغة على إيواء السُّودان أحد أخطر إرهابيِّي العالم.

لكن على مدى عام اتصل فيه الحوار، رجَّحت تقديرات الأجهزة الأمنيَّة أن المناضل القديم هو اليوم مبتزٌّ دولي يحتفظ بقائمة المئة الأكثر ثراء في العالم. وإذ لا يؤيِّد السودان منهجه ولا أسلوبه الموسوم بالإرهاب في خدمة القضيَّة الفلسطينيَّة، فإنه يتيح له أن يغادر أراضيه. والحق أن فرنسا بذلت تعاوناً وثيقاً مع جهاز الأمن السوداني لمدى عام كامل حتى يجد المطلوب سبيلاً للخروج من السودان، وتوسَّطت حتى لدى الأردُن أن ترد إليه بضاعته تقديراً لما وقع فيه السودان من حرجٍ عظيم، ولكنه اعتذر على لسان أرفع مسؤوليه وتمادى "كارلوس" في الاستهوان برغبة السودان في مغادرة أراضيه حتى اضطُر الجهاز السوداني إلى إعمال مُلزمات القانون الدولي، وسلَّمه إلى فرنسا بإشراف الشرطة الدولية الجنائية "إنتربول"[٢٦].

مهما يكُن الضيف السابق مفروضاً على السودان وتعُوملَ معه على أنه ملف أمني خالص، فإن ثالث الثلاثة هو إسلاميٌّ عربي عُرِفَ ببلائه الحَسَن إبان مرحلة الجهاد الأفغاني، "أسامة بن لادن" الذي جاء إلى السودان مُغاضِباً بلاده وأهله بسبب الوجود

---

(٢٦) وصل كارلوس السودان يوم ١٢ أغسطس (آب) ١٩٩٣م بالطائرة السودانية القادمة من العاصمة الأردنية عمّان ودخل الخرطوم بتأشيرةٍ لدى الوصول، إذ أنه يحمل جواز سفر دبلوماسي من اليمن الجنوبي باسم "محمد عبد ربُّه" وأقام بضعة أيام في "الفندق الكبير" ثم استأجر شقة بشارع أفريقيا. وفي جواره على فنادق وأندية الخرطوم كان يبحث عمَّن يصله بالرئيس البشير أو الدكتور الترابي ويصف نفسه بأنه سياسي ذو خبرة ثورية فريدة يمكن أن يضعها في خدمة الثورة السودانية. اكتشف الفرنسيون وجوده في السودان بعد شهرين من وصوله بانتقاط محادثتين صادرتين من الخرطوم إلى فنزويلا. أشرف على المداولات مع الأمن السوداني مدير العمليات الخاصة بالمخابرات الداخلية الفرنسية "فيلب ووندو" الذي وُلِدَ بتونس وله معرفة وثيقة بالعالم العربي وصداقة ممتدة مع معظم رؤساء أجهزة المخابرات العربية.

الأمريكي والغربي عامة في جزيرة العرب إبان وبعد حرب الخليج الثانية، لكنه جاء بعِلمِ وترحيب قيادة الحركة الإسلاميَّة ممثَّلة في أمينها العام، فهو رغم رأيه الجهير منذ انتصار الثورة الإسلاميَّة في طهران: «إن إحقاق الحق واجب بعد إبطال الباطل، فإذا عبَّأت الشَّعب ببرامج الثورة حتى أزال الباطل، فإن التالي لذلك هو البرنامج الذي يؤسِّس لمجتمع إسلامي حديث»، فالمدرسة الجهاديَّة التي تخرَّج منها أسامة بن لادن تُجانِبُ المنهج الذي تعتمده الحركة الإسلاميَّة في بذل الوُسع وتأسيس برنامج حياة شاملة للمُؤمنين بالعِلم والعَمَل والإعلام، كما هي في التجارة والاقتصاد والفن وسائر وجوه الحياة، خاصة وقد تجلَّت العبرة ظاهرةً بعد خروج الروس وتقاتُل المجاهدين.

ولكن انفتاح السودان على جواره الشعبي مهما يكُن أفريقياً أو عربياً وفقاً لرؤية الأمين العام نفسه، يُرحِّب بأمثال "بن لادن" الذي له سابق تجربة في الجهاد قد يكمِّلها السودان برؤيةٍ في العمل والبناء. والحق أن السُّودان قد انفتح لأسامة بن لادن يستثمر فيه ماله وخبرته على صُعُد الهندسة بالطُّرق والمطارات والجُسور وغيرها من مشاريع البنية التحتيَّة، التي كان يصرف أغلب وقته فيها، تحيط به مجموعة صغيرة لعلَّ أغلبهم كانوا معه في سابقة الجهاد الأفغاني، وكانوا لا يشهدون مناسبة اجتماعيَّة أو سياسيَّة سوى الصلاة المنتظمة في مساجد الجوار حيث يُقيمون، وقد التزم نفسه بذات التحفُّظ تجاه الحياة العامة، سوى هواية في رياضة الفروسيَّة ورعاية الخيل.

وإذ بلغ الأمين العام قرار تسليم كارلوس من مدير العمليات بالمخابرات الداخلية الفرنسيَّة، أثناء توقفه لساعتين في مطار باريس في طريقه للخرطوم بعد دعوة من جامعة "كالا" الأسبانية، فقد بلغه قرار ترحيل أسامة بن لادن من رئيس الجمهوريَّة ونائب الأمين العام فور اطمئنانهما إلى مغادرته بطائرة خاصة إلى أفغانستان(٢٧).

*****

(٢٧) التقى "فيليب ووندو" مدير العمليات الداخلية الفرنسية بالأمين العام وأخبره أنهم تلقوا قرار الأجهزة الأمنية السودانية تسليم كارلوس بتقدير كبير وأنه يرجو أن يوظِّف ذلك لصالح العلاقات الثنائية والعلاقة مع الغرب بدلاً عن الصفقات المحدودة التي يطالِب بها مفاوضون من جهاز الأمن. وإذ لم يكشف الأمين العام أنه يسمع بذلك أوَّل مرَّة، أكد له أنه بوصفه خبيراً قانونياً سيدعم اتجاه الاستجابة للقرار دون أي مقابل سوى حق فرنسا الذي تكفله لها القوانين الدولية في محاكمة من ارتكب جرماً في أرضها. أما ترحيل "أسامة بن لادن"، فقد أُبلغ الأمين العام بواسطة نائبه ورئيس الجمهورية أنهما أبلغا بن لادن معاً طلب المغادرة، وأنه تقبَّل ذلك تقديراً للظرف الحرج الذي يواجهه السودان بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا. والحق أن نائب الأمين العام وزير الخارجية يومئذ حرص على تمام عملية المغادرة قبل إخطار الأمين العام، وقد بدأت غالب قرارات الحكومة لا سيَّما المتعلقة بالسياسة الخارجية تصدُرُ دون الرجوع إلى الأمين العام الذي تلقى تقرير الرجلين بأن الضيف قد غادر راضياً في شكلٍ كبير.

بعد حرب الخليج الثانية تولَّت مِصرُ قيادة المِحوَر الذي يستهدف تطويق ثورة الإنقاذ، تكامُلاً مع الرؤية الأمريكيَّة والأوروبيَّة في إسقاط النظام، فإذ خالف الموقف السوداني الموقف المصري الداعم للتحالُف الغربي بقيادة أمريكا لإخراج صدَّام حسين من دولة الكويت، استثمرت مِصرُ ذلك في تعبئة المجتمع الدولي لا سيَّما لدول العربية في محور الحلفاء ودول الخليج، خاصة التي استشعرت خطراً بالغاً من الخُطوة التي عَمَدَ إليها الرئيس العراقي في احتلال بلد عربي مجاور.

ورغم أن السودان حَرِصَ في تعبيره الرسمي ألاَّ يتورَّط في موقفٍ داعم أو دائن لصدَّام حسين، فإنَّ روح العداء التي تلبَّست دول محور الحلفاء كأنها تصوَّبت كلّها نحو السُّودان، وتجاوزت خصومته ردَّ فعلها تلقاء الدول الأخرى في "محور لضِدٍّ"، بل مسَّ الغضب الخليجي على السُّودان قطاعاتٍ من عامَّة السودانيين العاملين في دوله، ففقدوا وظائفهم ومصادر رزقهم، مَتهُومين بشُبهَة الانتماء للحركة الإسلاميَّة أو منسوبين على نحوٍ ما إلى صلةٍ بنظام الإنقاذ، ودخل آحادٌ منهم السجون دون توجيه تُهم محدّدة، لكن تواترت الأخبار على دوائر الإنقاذ أن الحملة على الإسلاميين السودانيين بدُول الخليج كانت يومئذٍ بتعاونٍ وتنسيق كامل مع المعارضة، التي شطت في تأكيد مسؤولية الجبهة الإسلاميَّة عن نظام الخرطوم. فإذا كانت دول الخليج، لا سيَّما المملكة العربية السعوديَّة تستشعر أنها ساهمت في مشاريع البناء والعون الإنساني منذ بداية ظهور النفط، فهي كذلك فتحت وفسحت لمنسوبي الحركات الإسلاميَّة خاصَّة مأوى من العَسفِ والاضطهاد في أوطانهم، وهيَّأت لَهم عملاً ودعمت مُنظَّماتهم بالأموال، فإن موقف السُّودان الذي نُسِبَ بالكامل لقيادة الحركة الإسلاميَّة كأنه ضاعف موجدتهم على السُّودانيين.

ولكن الموقف المصري الذي ارتدَّ بعد حرب الخليج يستشعر أنه تجرَّع الخدعة الأولى كاملة ونشط في دعم النظام بوصفه مبادرة من ضبَّاط وطنيين، استدعى كذلك الموقف الرسمي المصري المؤسَّس على خصومة الإسلاميين منذ ١٩٥٢م إلى حين اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في حادثة المنصَّة الشهيرة، ثم الإعدامات التي طالت الثلَّة المتهمة في استهلال عهد الرئيس حسني مبارك، فوجود الإسلاميين على مقاليد الحكم في الجارة الجنوبية يستدعي كذلك موقفاً شاملاً لمقاومته. كما استدعت مِصرُ في ذات السياق صراع الحدود على ساحل حلايب الذي تنازعت فيه الدولتان منذ عام ١٩٥٨م، فإذا طابت العلاقات أضحى معبراً للوشائج المشتركة تجول رماله القبائل المشتركة بين البلدين، وتتنقل فيه حيوانات السودان بأعدادٍ كبيرة نحو مصر، حيث يقوم السوق الأكبر

لصادرات السودان الحيَّة وتعود منه القوافل محمَّلة بالبضائع المصريَّة، فإذا ساءت العلاقات تذكَّرته الحكومتان وحاولت التضييق فيه على مظاهر العيش المُشترك، ولكن بعد حرب الخليج حرَّكت مصر جيوشها لتحتلَّ ساحل حلايب بالكامل فلا يُتيحُ وجودها العسكري أي فرصة لمظهرٍ سُوداني يمثِّل الحكومة السودانيَّة للإنقاذ.

انفَسَحَت مِصْرُ إذن لنشاط المعارضة السودانيَّة الشماليَّة والجنوبيَّة بالكامل، كما اتصلت المحاصرة للإنقاذ برَفْدٍ مصريٍ مباشر إلى الدول العربية الأبعد عن حدود السودان والتي ظلَّت تصلها به علاقة دبلوماسيَّة عامة مؤسَّسة على الأُخُوَّة العربيَّة، وإذ اختار الأردُن سُبُل النجوى الدبلوماسيَّة محتجاً على وجود مجموعة من منسوبي التطرُّف الفلسطيني وتحديداً مجموعة "أبو نضال"، فَسَحَ الأمن السُّوداني لمندوب المخابرات الأردنيَّة السبيل ليتأكَّد بنفسه من خُلوِّ العناوين التي ذكرها من أي أثر لنشاطٍ منتظم لأولئك، واستَدعَت تونس سفيرها في الخرطوم بعد احتجاجاتٍ سريَّة وعلنيَّة، فقد استقبل السودان عشراتٍ من مواطنيها دخلوا عَبْرَ مطار الخُرطوم بجوازاتهم العربيَّة، يبتغون مأوى من الاضطهاد الذي وقع عليهم بوصفهم إسلاميِّين، وكان أغلبهم من الطلاَّب وقليلٌ من الخريجين انتظموا في بعض الأعمال الحرَّة، كما صوَّبت تونس احتجاجاً خاصاً على منح الجواز السُّوداني لرئيس حركة النهضة الإسلاميَّة، والذي حصل عليه منذ فترة الحكم الحزبي السابق[٢٨].

الجزائر كذلك خفَّضت تمثيلها إلى "قائم بالأعمال"، وصوَّتت ضد السودان في الأطُر الدوليَّة جميعاً، بما في ذلك اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، ومنعت السودانيين من شهود المؤتمرات العربيَّة الدوليَّة التي عُقِدَت في أراضيها، تُردِّد ذات التُهم، فتح أراضيه لمن يعتبرهم جنرالات الجزائريين "إرهابيين"، إلى حين أفلحت وساطة ليبيَّة في جمع رئيس الثورة إلى الرئيس الجزائري الأمين زُروال في العام ١٩٩٤م.

أما ليبيا فظلَّت تنتاشُها الهواجس من صلة قديمة بالمعارضة الليبيَّة الإسلاميَّة مع الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، وتغشاها التقارير التي تتبادلها المخابرات العربيَّة، تريد أن تثبت أن السودان في ظلِّ قيادة "حسن الترابي" قد أضحى موئِلاً فريداً للإرهاب العربي والعالمي.

المملكة المغربيَّة وحدها من محور الحلفاء طابَت علاقتها، وأبدى عاهِلُها السابق "الملك الحسن الثاني" إعجابه بتجربة السودان وأنها لا تَصْدُرُ عن تطرُّفٍ ديني وإنما بأسبابٍ من الحرب الأهليَّة التي يخوضها، بل حاول المغرب الوساطة بين السودان ومصر

---

(٢٨) الشيخ راشد الغنوشي.

باعتبار أن العلاقة مع مصر هي مفتاح العلاقة الجيدة للسودان بمحيطه العربي[٢٩١].

أصابت كذلك العلاقة العربيّة المتدهورة المؤسّسات الإسلاميّة والتعليميّة التي أنشأتها الحركة بدعم الأنظمة العربيَّة لا سيَّما الخليجيَّة، وقد وقع أكبر الضرر على "منظمة الدعوة الإسلاميَّة" وذراعها الإغاثي "الوكالة الأفريقية الإسلامية للإغاثة" كما أصاب "جامعة أفريقيا"، وإذ تأثرت جميعاً بانسحاب بعض دول الخليج من مجالس الأمناء، وبسحْب الدعم السخي الذي كانت تمدُّ به هذه المجموعة من الدول، فيما ثابرت دول أخرى شأن اليمن التي رغم قصور ثرواتها عن ثروات أولئك، ساهَمَت بسخاء بالغ في دعم "منظمة الدعوة الإسلامية" خاصة بعد حرب الخليج الثانية.

مَسَّ الضرُّ كذلك الشبكة التنظيميَّة الأفضل للحركة الإسلاميَّة خارج السودان، منظومة السعودية ودُول الخليج، التي انتظمت بضع ألوفٍ من الناشطين مهما اختلفوا في أنماط العمل من التجارة إلى الصحافة، ومن دواوين الدولة إلى حوانيت السوق، التزموا جميعاً في أجهزة الحركة يُضاهُون شكل التنظيم الداخلي وهياكله ويلتزمون منهجه اللامركزي، ولكنهم كذلك موصولون عبر دول هذه المنطقة بنسَقٍ مَرِنة للتنسيق والتعاون، إذ تشملهم جميعاً أمانات الشأن الخارجي في الداخل وتصلهم ببعضهم كما تصلهم كذلك بأُطُر العمل الخارجي كافة إلى أوروبا وأمريكا.

كانت هذه التناظيم ترفُدُ الحركة الإسلاميَّة بولاءٍ كبير يوشك أن يشمل بيئة الاغتراب الخليجي كله ملتزمين ومتعاطفين مع الحركة، إلاّ من قلة انتسبت لتنظيماتِ السياسة الأخرى. كما ظلّ يرفُدُ الحركة في الداخل بالمال المباشر المُعين واللازم لإنفاذ برامج الحركة، وإذ تجرَّدت حركة السودان عن الارتباط بالدول والحكومات وتلقّي الهبات والدُّعوم، أدركتها أموال المغتربين التي قد تصل أموالا حاضرة حيثما صُرِّفت وجوه صرفها، لا سيَّما في مواسم الحاجة الشديدة للمال، شأن الحملات والاستنفارات والانتخابات. كما ساهمت أموال أهل الولاء في الخليج في تأسيس الشركات التنظيميَّة التي اجتهدت قيادة الحركة لتُقيمها مستقلّة لمحض حاجة الحركة، مهما يكن لعاملها سهمٌ في رأس المال أو خُلاصَة الأرباح أو حقوق الفكرة والإدارة، ولكنها خابت جميعاً على نحو ما وصفنا في مكان آخر.

لكنَّ مناخات ما بعد حرب الخليج دفعت شُعَبٌ في الأمن السعودي لاختراق مكتب المعلومات في شبكة تنظيم الحركة الخليجي الكثيف، وإذ وافق ذلك صراع جهاز الأمن

---

(٢٩) إبان تولي الأمين العام منصب وزير العدل في عهد الرئيس نميري، زار المغرب ورقاه الملك الحسن الثاني به حفاوة كبيرة وطلب منه زيارة المغرب مرة ثانية لتقديم محاضرات وقد دعا مسك الأمين العام حضرة ثلة من العلماء بالدروس الحسنية) في رمضان ١٩٨٦م عقب الانتفاضة، وهي تقوم كل عام بإشراف الملك.

الرسمي مع أجهزة الحركة الخاصة للمعلومات، فقد حاول بعض الضباط الرسميين ذوي السابقة في أجهزة الحركة مدفوعين بروح المركزيَّة الشديدة التي تلبَّستهم جميعاً من المدير العام إلى مديري الأقسام، حاولوا الاستحواذ على عمل الحركة الخارجي خاصَّة المصادر الرافدة لتلك الأجهزة بالمعلومات، فجاء الاختراق السعودي في أجواء الريب والاضطراب، لا سيَّما أنه كان شاملاً امتدَّ ليطال العشرات بالاعتقال المُتطاول سنوات، بعد أن اقتَحَمَ البيوت، ونقَّب في الأوراق وكَسَرَ شفرات الحاسوب، وارتدَّ من كل ذلك بتوجُّس كبير[٣٠].

*****

بعد انتصار الثورة الإريتريَّة الحاسم كانت الريح تجري رخاءً بالعلاقات السودانيَّة الإريتريَّة، فقد استضاف قائد الثورة الإرتريَّة لمدى يومين أمين عام الحركة الإسلاميَّة في أول رحلة خارجيَّة له بعد سنوات الاستتار والتمويه، مُعبِّرا عن امتنانه لعمره الذي سلخه في السودان، ولما ظلَّ يُبادِرُ به الأمين العام دعماً للثورة الإرتريَّة، لا سيَّما القيادة الثوريَّة الماركسيَّة التي ورثت القيادة الوطنيَّة السابقة، وما واجهت من صعوبات اعتَرَت علاقة الثورة بالحكومة السودانية الحزبيَّة مدى أعوام ما بعد سقوط النظام المايوي، وإذ ظلَّ الأمين العام يعبِّر عن إيمانه بتجربة الشعوب المتجاورة في الحركة والانتقال والتكامُل والوحدة، لا سيَّما بين الشعوب العربيَّة والشعوب الأفريقيَّة خاصة القرن الأفريقي، أكَّد قائد الثورة الإريتريَّة الذي انتُخِبَ أول رئيسٍ لبلاده بعد الاستقلال إيمانه العميق بمشروع الكونفدراليَّة الذي طرحته القيادة السودانيَّة، وقد صرَّح لجريدة الحياة في أسمرا ١٩٩٣م، أنه لا يراها إلا تمثُّلاً للواقع القائم بين الشعبين عبر القرون وليس حلماً: «**فهُما مُتَّحِدَان قبائلَ وثقافة ومعاش وأمن بما يؤهِّلهُما لقيام كونفدراليَّة مؤسَّسة على علاقات وطيدة**».

وإذ ظلَّت قيادة الحركة الإسلاميَّة مدركة لعُقَد الواقع الإريتري وتشعُّبه، ملتزمةً ألاَّ تَنشَطَ في المعارضة ضده جهراً أو سراً، فقد ظلَّت الخلفيَّة المسيحيَّة الماركسيَّة لقادة الثورة تبسط سحابةً من التوجُّس في العلاقة مع من يراهُم البعض أئمة للأصوليَّة، مهما تكن رؤوس القيادة في إريتريا وفي أثيوبيا تعرف مدى وعي القيادة السودانيَّة الإسلاميَة بالأبعاد الإستراتيجيَّة للعلاقة، وحرصها على عُهُودِها ثم تعهُّدها في اتجاه مصلحة الشعبين، فإنها تُغري المتربِّصين في الداخل والخارج باستغلالها. أوَّل تعقيدات تلك

---

(٣٠) لسنوات بعد أن بردت حمية التوتر التي أعقبت حرب الخليج الثانية، قبل المسؤولون السعوديون وساطة رئيس الجمهورية وأطلقوا سراح المعتقلين السودانيين من أفراد الحركة، مؤكدين أنهم لا يحملون عليهم أيما شبهة بالتورُّط في أعمال التخريب الإرهابي التي وقعت في مواقع بالسعودية ولكنهم ارتاعوا لمقدار ونوع المعلومات التي بحوزتهم وهُم بعد أجانب مغتربين.

العلاقة هو اعتزال حركة الجهاد الإرتريَّة لمسيرة الثورة المنتصرة، يُؤثِرون المُضي في المعارضة المسلَّحة للنظام الماركسي ولو بعد الاستقلال، وإذ لم تُفلِح جهود الحركة في السودان في حملِهم على التعاوُن مع النظام الجديد، اعتذروا عن أي دعم التزاماً بعهدهم السابق.

لكن صراع الأشخاص والأجهزة جَنَحَ بالجماعة الأمنيَّة لا سيّما المُمسكة بجهاز الأمن الرسمي لارتكاب الخطأ الاستراتيجي الثاني، فقد كانت الثغرة الأخطر في العلاقات السودانيَّة الأثيوبيَّة والسودانية الإرترية هي تصوُّر جهاز الأمن المحصور في "الأمني" دون "السياسي والاستراتيجي"، وإذ حوَّل المدير العام الجهاز إلى ما يُعَبِّر عن رؤيته الخاصَّة، تطوَّر الجهاز متكلِّساً حول الولاء لقيادته والمرجعيَّة إلى مؤسَّسته، يوافي في ذلك رؤية نائب الأمين العام دون رقابة تنفيذيَّة أو تشريعيَّة. كما يَسَّرَ لهُم رضى نائب الأمين العام التعاوُن مع المجموعة العسكريَّة المتنفِّذة بقيادة العضو الأصغر في مجلس الثورة، والتكامُل معاً بسعي دوؤب لمعالجة الاختلالات الطارئة دون خطة هادية أو رؤية استراتيجيَّة. فبعد سُقوط نظام "منجستو هيلي مريام"، طلب الأمين العام من لجنةً مختصةً تقديم استراتيجيَّة للعمل في دُوَل القرن الأفريقي الأقرب (أثيوبيا وإريتريا). وإذ قُدِّم تصوُّرٌ محدودٌ يُعوِّل على منظمة الدعوة ووكالة الإغاثة، قدَّمَت الجماعة غير الرسميَّة الأوثق صلة بالإقليم رؤية أعمق، تقوم على توازُن القوميات، ثم رؤية جهاز الأمن المؤسَّسة على تكثيف القنصليَّات وواجهات العمل. وإذ كان استقلال إريتريا هدفاً استراتيجياً كما قدَّمنا، فإن القيادة الأثيوبيَّة رغم موافقتها عليه كانت تُؤثِر أن يتأخَّر قليلاً حتى تتعادل مع القوَّة الإرتريَّة التي قادت القتال في حرب التحرير وتملك خبرة وقوة أكبر، ولكنها كانت ترى في السودان الضامن لاي اتفاقيّة بين البلدين المتجاورين المشتبكين بعلاقات الجغرافيا والتاريخ لفترة طويلة. الخلاصة أن مشروع القرن الأفريقي وتحديداً أثيوبيا وإريتريا كان أكبر مشروع إقليمي للحركة السودانيَّة، وقد نُفِّذَت مراحله بمنأى عن الأجهزة الرسميَّة وظلَّ يُشَكِّل عقدة لأساطينها الشموليِّين المركزيِّين على الدوام، ولا ريب أن الانقلاب الشامل السريع لكِلا البلدين على السودان، كان نتيجةً لضعف ثقة القيادة في كليهما في المجموعة الرسميَّة الأمنية التي ظلَّت تتدخَّل لإفساد ذلك العمل الكبير.

كانت الجماعة المتوجِّسة من النجاح في إريتريا وأثيوبيا تبسط بعض حُجَج تتزيَّا ببعض لبُوس المنطق الإستراتيجي، فهُم يدَّعون تناقُضاً أساسياً بين مصلحة المسلمين الذين يُشكِّلون أقليات ضخمة في البلدين وما يحمله رئيس الثورة الإريتريَّة خاصة من قلقٍ على غلبة المسلمين واللغة العربيَّة على بلاده يدفعه لتبنِّي إستراتيجية تحاول أن تَقتَلِعَ

المسلمين من جُذُورهم لتُلحِقَهُم بالإقليم السُوداني المُناخم لإريتريا، مدفوعاً بانتمائه العِرقي أكثر من هويَّته الفكريَّة الماركسيَّة.

بدأت خروقات الأجهزة الأمنية بتدريب عناصر من الأقليَّات المسلمة في الدوائر المدنيَّة شأن الإذاعة والتلفزيون والبريد وغيرها، بعد أن تدرَّب في ذات الأجهزة عناصر الجبهة الشعبيَّة الإرتريَّة تمهيداً لبناء أجهزتهم الخاصة في دولتهم المستقلَّة. ثم انفتحت معسكراتٌ للتدريب العسكري في المدن الشرقيَّة المتاخمة لإريتريا وأثيوبيا تحت واجهات الدفاع الشعبي وغطائه، ضمَّت عناصر من جماعات الجهاد والأقليَّات الإسلاميَّة، ثم تسلَّلت عناصر منهُم إلى داخل إريتريا لتنفيذ عمليات عسكريَّة، وإذ أن العناصر الإرتريَّة والأثيوبيَّة وخاصة الإرتريَّة المُتغلغلة في مختلف الأطُر السودانيَّة، لا سيَّما في مُدُن الحُدود ومناطقه، فقد تناهت أنباء المعارك والخُروقات وما وراءها من تدريب أجهزة الأمن السودانيَّة، تناهت مفصَّلةً إلى القيادة الإرتريَّة والأثيوبيَّة، كما خرج البعض من تلك المعسكرات ليقُصَّ على الأمن الإريتري التدابير كلها.

تزامن الانهيارُ السريع لبناء العلاقات الإنقاذيَّة مع إريتريا مع تصاعُد الحملة الأوروبيَّة الأمريكيَّة، ومساندة الجوار الأفريقي ثم العربي لتطويق السودان، إيذاناً بوضع الخاتمة لحُكم الحركة الإسلاميَّة. وإذ وجدت القيادة الإرتريَّة أن اللحظة ليس بأنسب منها لفك الارتباط مع الإنقاذ التي كانت تُثقِلُها بتُهَمِ المساندة والحماية لنظامٍ أصوليٍّ إسلامي، تابعت القيادة الأثيوبيَّة خُطى جارَتها واكتمل إحكام الطوق على السودان، فإذ طَرَدَت الأولى السفير السوداني وسلَّمت مفتاح سفارته لقُوَى التجمُّع الوطني الديمقراطي، استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان مواقعها اللوجستيَّة الإستراتيجيَّة التي فقدتها مع انهيار نظام "الدَّرقْ" لأوَّل العقد التسعين، وفيما أضمرت إريتريا وأثيوبيا تناقُضاتهما التاريخيَّة التي لم يَشفِهَا حتى الاستقلال التام لصالح تناقُض رئيس ثالث مع نظامٍ إسلامي أصُولي، أصبحتا تُوافِقَان فيه رأي المعارضة السودانيَّة أنه خطرٌ لابد من مَحوِهِ عن الوُجود.

*****

حادثٌ آخر كان له أثرٌ بالغ على علاقة السودان بأثيوبيا وإريتريا، وعلى علاقات السودان وتوجُّهاته كافة، وأهدى إلى خُطة حصار الإنقاذ دفعةً سخيَّة تجاوزت أحلام المعارضة المتلمِّظة لإسقاط نظام الخرطوم، المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري حُسني مبارك في أديس أبابا في يونيو (حزيران) ١٩٩٥. فرغم تدهوُر العلاقات العالميَّة الكبير الذي أعقب حرب الخليج واتَّصل لسنوات، وما اعترى العلاقات المتينة مع الجوار

الشرقي للسودان من رِدَّة وانتكاس، ثم انقلاب الانتصارات المُتَتالية في الجنوب إلى هزائم وضياع فرصة السلام الثمينة في منتصف العام ١٩٩١م بأسبابٍ من غلبة الإرادة العسكريَّة على الرأي السياسي، إلا أن تماسُك الإرادة الداخليَّة لا سيَّما كتلة السَّنَد الجوهري للنظام (الحركة الإسلاميَّة) وانعطاف الرأي العام العربي والإسلامي نحو مناصرة الثورة الإسلاميَّة السودانيَّة المُحاصَرَة، ونجاح سياسة التحرير الاقتصادي في تجاوُز انقطاع مَدَد العون الخارجي إلاَّ من إغاثةٍ محدودة، إضافة إلى اتصال علاقات الثورة الطيِّبة مع دول آسيا ومع دولة واحدة في الخليج (قطر)، ومع دول "محوَر الضِدِّ" لا سيَّما سوريَّا واليمن والأردُن والعراق، كل ذلك أعان السودان في خمسيَّة الإنقاذ الأولى على الصُّمود، ولكن واقع العلاقات الخارجيَّة كانت مدعاةً للنظر والتأمُّل والمراجعة، فقد أُوكِلت وزارة الخارجيَّة بتصميمٍ شديدٍ من الأمين العام إلى نائب الأمين العام، وجعل على مقعد وزير الدولة للخارجية أحد أهم وجوه الإنقاذ الصاعدة من صف الحركة الإسلاميَّة الأول، كما تولَّى الأمين العام بنفسه تفصيل خُطة شاملة لتوجُّهات الوزارة ونمط إدارتها بما يحقق رأيه الأصولي أن تُدارَ السياسة الخارجيَّة بتفاعُلٍ مع العالم، ولكن بعزَّة واستقلال[٣١].

تقدَّم الأمين العام في نفس الفترة بمُقترحٍ يشتمل على خطوة الانتقال الثانية للحركة، أي بَسط حريَّة التنظيم والتوالي السياسي والتي تأخَّرَت ثلاثة أعوام عن أجَلِها المضروب لأوَّل الخُطة، موضِّحاً وقعها المهم في هذه المرحلة للإصلاح الداخلي ولمُوافاة مسار العالم الذي يحتجُّ بالديمقراطيَّة لأيِّما انعراج في العلاقات الثنائيَّة والدوليَّة. لكنَّ المُقتَرَحَ تزامن مع احتلال جيش الحركة الشعبيّة لتحرير السودان لمدينتي الكُرمُك وقِيسَان بإسنادٍ تام من أثيوبيا، واحتلال أثيوبيا مباشرةً لمناطق الفَشَقَة وتايا، مما أدَّى كله إلى رفض اقتراح الأمين العام ببَسطِ الحريَّات.

أخيراً نجح "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" بتوالي دورات انعقاده الثانية والثالثة في اعتماد خطاب الاعتدال والتصالُح، وتبنَّت أمانته العامَّة أول محاولات تجاوز

---

(٣١) نحو العام ١٩٩٥م تولَّى حقيبة وزارة الخارجية نائب الأمين العام علي عثمان محمد طه، مستقلاً إليه من وزارة التخطيط الاجتماعي التي تفاصَرَت عن مهمَّتها في التخطيط الشامل لتحوُّل اجتماعي في السودان وظلت وزارة هامشية. لكن لدى اقتراح نقله إلى وزارة الخارجية تلقى ذلك بما يشبه الرفض إذ لم يعهدْ تفاعلاً مباشراً مع العالم وهو يدرس في الخارج، ولكن الأمين العام قد أوقع عليه التكليف لأنه كان يري ضرورة تعرُّضه لهذه التجربة إذا كان يتطلَّع لقيادة الحركة الإسلامية بعلاقاتها المحلية والعالمية. كما تولى منصب وزير الدولة د. غازي صلاح الدين العتباني الذي كان وزير دولة بالقصر الجمهوري، ولم تكن خطوة وضعهما معاً في وزارة واحدة إلا تأكيداً لخطر العلاقات الخارجية على مسيرة الثورة.

النزاع الفلسطيني بين فتح وحماس، وجَمَعَت بينهُما في جلسات مشتركة بمقرِّها، إذ كان رئيس السلطة الفلسطينيَّة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ضيفاً دائماً على الخُرطوم، كما زارت حماس بمكتبٍ بذات العاصمة السودانيَّة. وإذ جمعت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي المعارضة الإسلاميَّة الجزائريَّة إلى الحكومة الجزائريَّة بتنسيقٍ مع فرنسا، ساهمت في عقد أول محاولة لإصلاح الشرخ الوطني الجزائري في المؤتمر الذي رعته جماعة "سانت جيدو" بروما، وهي ذات الجماعة التي قدَّمت للأمين العام دعوة لزيارة روما والفاتيكان، وهيَّأت لمناظرةٍ فريدةٍ في الحوار الإسلامي المسيحي بين الأمين العام وأساتذة الفلسفة واللاهوت، نقلتها القناة الثانية في التلفزيون الإيطالي، وذلك إثر الوقع الحسن الذي طبع مشاعر بابا الفاتيكان إبان زيارته الخرطوم ١٩٩١ م، والاستقبال الحاشد الذي اصطفَّ له الآلاف من المطار وحتى موقفه الأول لدى الكاتدرائيَّة الكاثوليكيَّة في الخرطوم، والذي ساهم في تبديد ظلال دعاية اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم في السودان.

في ظلِ من مرحلة مراجعة السياسة الخارجيَّة والتماس البدايات لمحاولة كسر الطوق وتحقيق بعض التقدم مع بعض المحاور الدوليَّة المهمَّة، جاءت أحداث محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس المصري، فقد انفتح السودان بإجراءات التأشيرة المرفوعة لكثير من المضطهدين والهاربين بدوافع مختلفة، طَفِق أغلبهم فور وصوله السودان تقديم نفسه والمعلومات المفصَّلة لاسمه وأوضاعه وطبيعة مهمته في السودان بسخاء للأجهزة الأمنية، يستصحبُ أنه إنما يلوذ بجوار دولة الإسلام ولا يحل له أن يكتم عنها بل يعينها بكل ما يستطيع، منهم أفذاذٌ قد لا يُدرِكُون طبيعة عمل الأجهزة الأمنيَّة سوى إجراءات تسجيل الإقامة الراتبة لأيِّما أجنبي، وغالبهم أعضاء في الحركات أو الجماعات الإسلاميَّة الموصولة بعلاقات تنظيميَّة مع الحركة الإسلاميَّة.

لكن حركة الجهاد والجماعة الإسلاميَّة المصريَّة المتهُومتان في أغلب عمليات الإرهاب في مِصر، يتخذان مناهج شديدة المُباينَة حتى لحركة الإخوان العربيَّة فضلاً عن الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، بمنهجها المنفتح ذي التفاعُل الأتم مع المجتمع دون اعتزالٍ فضلاً عن الإرهاب. واقع الأمر أن أفراد تلك الجماعة الذين تسلَّلوا من السودان إلى أثيوبيا لم يمرُّوا على أجهزة الحركة التنظيميَّة المتَّصلة بشأن الحركات الإسلاميَّة والحركات الجهاديَّة، ولم يَبلُغ مسامعها أن السودان زاره بعض كبارها مهما حملت الصحف بعضاً من ذلك، وأشارت لجان التحقيق التي تكوَّنت في الحركة إلى صِلَةٍ بالأجهزة الأمنيَّة الرسميَّة وعِلْم نائب الأمين العام، وقد مضى الأمر كله شأناً أمنياً خالصاً تتلبَّسه صورة المؤامرة على

أجهزة الحركة، إذ كُتِمَ عن أمين عام الحركة ورئيس الجمهوريَّة[٣٢]. ففكرة الاغتيال كانت بالأساس غير سُودانيَّة، لكن المجموعة الرسميَّة تبنّتها لتَقَعَ وتَفشَل على ذلك النحو. وقد وَجَّهَت القيادة الأثيوبيَّة أساس اتهامها للمجموعة الرسميَّة، مُقَدِّرَةً أن القيادة الفكريَّة لا يمكن أن تتورَّط في مثل ذلك العمل غير الإستراتيجي. إلا أن الخطأ الاستراتيجي الذي أوكل معالجة آثار حادث أديس أبابا إلى قائد الجماعة الشموليَّة عقَّد الأمور نحو الأزمة الشاملة، إذ تداخل الصالح الوطني الأعلى مع الخلاص الفردي للمجموعة المتورِّطة، فتوالت أقساطُ الدَّفع مع استمرار السياسات دون تبديلٍ جذريٍ أو إحلال وإبدال نهائي للقيادات التنفيذيَّة المسؤولة عن تلك السياسات، فظلُّوا موجودين بتعديلٍ طفيف في المواقع والمناصب.

أدخلت حادثة أديس أبابا التي استهدفت الرئيس المصري السودانَ بقيادة ثورة الإنقاذ إلى مأزق العقوبات الدوليَّة، التي جَنَحَت لأوَّل الأمر أن تكون حاسمة شديدة، بدفعٍ من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كِلِنتون، فرغم أن مصر وأثيوبيا هُما الدولتان المعنيَّتان اللتان حَمَلَتَا الشكوى إلى مجلس الأمن، إلا أن الإدارة الأمريكيَّة كانت قد شَرَعَت في اعتبار الإرهاب جريمة عالميَّة ينبغي أن يتناصر العالم لمُحاربتها، وإذ لها من المَواجِد على حكومة السودان ما لا يُحصى مَنَعَت دخول المسؤولين السودانيِّين إلى أراضيها، وطلبت أن يُغادِرَ أراضيها الدبلوماسيُّون السودانيون إلاَّ من عددٍ محدود، إضافة إلى العقوبات التي ظلت قائمة منذ ١٩٩٤م، والتي تصوَّبت نحو صادرات السودان وحركة أمواله وعمل الشركات الأمريكيَّة فيه.

وإذ امتَثَلَت غالب المجموعة الأوروبيَّة لقرار تخفيض التمثيل الديبلوماسي للسودان على أراضيها لم تستجب كثيرٌ من دول العالم الإسلامي والعربي وأفلحت جهود الصين وروسيا في منع صدور قرارٍ من مجلس الأمن يحظِرُ عمل شركة الخطوط الجويَّة السودانية، فضلاً عن أن يمضي مع إدارة الكونجرس الأمريكي ليَحظِرَ الطيران جُملةً عن السودان على نحو ما حدث لليبيا والعراق.

أتاحت إذن مرحلة ما بعد المحاولة الفاشلة لدُول الجوار المتربِّصة بالسودان، لا سيَّما يوغندا وإرتريا وأثيوبيا ومصر لإكمال الحلقة العسكريَّة بالهُجُوم الذي اتَّخذ محاوره الثلاثة بقيادة الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وفيما توسَّعت أثيوبيا لتضُم بالاجتياح

(٣٢) ظل مكتب الحركات الجهادية موصولاً بحركة المقاومة الفلسطينية، وحركات الجهاد الأفغاني، وحركة الجهاد في الصومال وتشاد وإريتريا وغيرها ولكنه لا يقيم أدنى مستوى من العلاقة مع الحركات التي تتبنى الإرهاب.

العسكري مناطق جديدة على الحدود الشرقيَّة، أعلن رئيسا يوغندا وإرتريا أنهما معاً يَعتبِران إسقاط نظام الإنقاذ هدفاً رئيسياً. كما اعتَبَرَ الرئيس السوداني أن المُخَطَّط يضُمُّ مِصرَ أيضاً، إذ لم تُسارِع لافتِعال معركة في حلايب إلا لتُلهي السودان عن الزَّوْدِ عن حُدُوده الجنوبيَّة والشرقيَّة، مؤكِّداً أن إريتريا شاركت يوغندا بالدبَّابات والأسلحة الثقيلة، وأن مصر نقلت المُعدَّات الحربيَّة بطيرانها الحربي.

ألقت حادثة محاولة الاغتيال كذلك بظلِّها الثقيل على جوهر المشهد الداخلي كما وصفنا في موضعٍ آخر، وأثقلت صف الإنقاذ ببلاءٍ فوق ما يطيق، لم تُدرِكهُ القيادة بما يلزم من العزل أو الاعتزال أو الاستغفار والصبر، بل جَنَحَت بالجماعة المتآمرة نحو مزيدٍ من التآمُر والتناجي بالإثم مع محاور الجوار والاستكبار العالمي، فمَضَت عليها سُنَّة الله في مصائر الدول، فكُلَّما تضعضع السَنَد الداخلي التَمَسَت العون في الخارج الأجنبي، لتبدأ الثورة الإسلاميَّة في السودان طَرْقَ أبواب أجهزة الاستخبارات العُظمى تمُدُّها بالمعلومات ولو على المُستأمِنين من أهل الإسلام، ثم بتواتُر أنباء الطرد والإخراج، ثم إسلامهم إلى عدُوِّهِم الذي لا يعرفُ لهُم إلاَّ مصيراً من اثنين، القَيْدَ أو القَتْل[٣٣].

*****

مهما اضطربت علاقات الإنقاذ الخارجيَّة بجوارها الإقليمي وبجملة محاور القُوى العظمى التي أصبحت تُعرَفُ بـ"المجتمع الدولي"، فقد ظلَّت علاقاتها مستقرَّة ومتطوِّرة مع محور جنوب شرق آسيا، وتحديداً الصين وماليزيا. بل إن العلاقة مع الصين ظلَّت متطوِّرة مدى عمر استقلال السودان، فقد اعتبرتها الحركة الإسلاميَّة محوراً إستراتيجياً إبان إعدادها لمرحلة الدولة والتمكين، فزار وفد الجبهة الإسلاميَّة الأكبر في بعثه إلى الخارج مُيَمِّماً شطر الصين، بل ظل الأمين العام للحركة الإسلاميَّة مُنتَبِهاً ومُنبِّهاً لخطر وقع المارد الآسيوي في المستقبل المنظور على تطوُّر العالم وجملة موازين القوى البشريَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة، تمدُّه بشائر من سوابق كُسُوب علاقات الحركة الإسلاميَّة عبر

---

(٣٣) باعتراف نائب الأمين العام على نفسه في أكبر حشدٍ خالص من صف القيادة المدنيَّة والعسكريَّة، كان ينبغي أن يُخلَى من مسؤولياته فوراً ويُحال إلى المُحاسبة، لكن الحساب طال آخرين، منهم مدير جهاز الأمن وبضعاً من معاونيه الكبار، دون أن تكتمل إجراءات لجان التحقيق برفعها إلى القيادة، وإن اكتملت تقاريرها، بل ظل نائب الأمين العام يترقى ليجمع إلى نائب الأمين العام نائب الرئيس. وإذ يؤرِّخ البعض لذلك اليوم بالأول في انقسام الصف القيادي الذي شق الحركة لاحقاً، فإن مدير الجهاز الذي خَلَفَ تخاطَبَ برسائل مباشرة مع مدير المخابرات المركزية الأمريكية لتأسيس علاقة على السواء. إلا أن عودة عناصر المؤامرة إلى جهاز الأمن بين يدي الانشقاق تبعه التبادل السري للمعلومات على نحو ما ظلت تكشف الصحافة الأمريكية. راجع التقرير الشامل الذي نشرته مجلة "Vanity Fair" الأمريكية في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١.

بعض أفرادها، التحقوا بتلك الناحية وارتبطوا بها لغةً ومعاشاً وزواجاً، وأُلحقت اللغة الصينيّة بحثّه ونُصحه إلى مقرّرات الألسن التي تُدرِّسها جامعات السودان لطلاّبها في المراحل الجامعيّة قبل التخصُّص فوق الجامعي.

اتصلت تلك العلاقة مع الصين ضمن أولويات العلاقات الخارجيّة الإستراتيجيّة، فزارها رئيس الثورة نحو نهاية العام ١٩٩٠م في نوفمبر (تشرين الثاني) و قد توالت نُذُر الحصار الاقتصادي على السودان، فتصوَّبت مباحث الزيارة نحو الاقتصاد لا سيّما التنقيب عن البترول والذهب والمعادن الأخرى. ثم لما اشتدَّ الحصار جاءت الزيارة الرئاسيَّة الثانية العام ١٩٩٥م لتحمل تلك الوعود إلى النفاذ واقعاً، فخَصَّصَت أول القروض للتنقيب عن البترول، ويَسَّرَت الإجراءات لضمان التبادل المباشر للسلع دون الوُسطاء، وبَسَطَت ضمانات مصرفيَّة وقروض بمبادرة من الصين واتفاقيات لحماية الاستثمار بين البلدين.

إلا أنه مهما يكُن تقدُّم العلاقات مع الصين، فقد عاقتها أنماط السلوك الدِّبلوماسي الرسمي، تكبحُ طموح الجهد الشعبي من العارفين بتلك البلاد أن الصين تجِدُ في موارد السودان الضخمة وموقعه الجغرافي وإطلالته الكثيف على تسع دول في أفريقيا القارة البكر، ساحةً لا مثيل لها ومركزاً للطموح الصيني الكبير في بَسطِ صادراته على العالم الثالث الفقير بيُسرٍ عظيم إذا أسَّس قاعدته الصناعيَّة في السودان، فجَنَحَت الدبلوماسية الرسميَّة لتلقي العون الصيني في مشروعات البنية التحتيَّة والصحَّة والمستشفيات، بدلاً عن التعاوُن الإستراتيجي.

كذلك ساندت الصين السودان في مآزقه الدوليَّة عبر توالي القرارات، تحميه من غائلة جُنوح الدول الكبرى في تشديد العقوبات نحو تخفيفها، وإن لم تبلُغ الصين إعمال حق "الفيتو" لأجل السودان مهما شَطَحَت بعض التطلُّعات الساذجة ترجو ذلك في ظلِّ نظام عالمي جديد يتضاعف فيه حجم التعاوُن الاقتصادي بين الصين والدول العظمى لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكيَّة، كما تحشى فيه الصين حرمانها من التكنولوجيا المتقدِّمة ولا تعينها سياسة الإنقاذ المضطربة تُقية تلك القوى.

اتَّصلت علاقات الإنقاذ بالهند وباكستان وإندونيسيا لمّا وَجَدَت في تلك المجموعة الآسيويَّة من رغبة صادقة في التعاوُن، ومن مواقف الاستقلال عن الهيمنة الدوليَّة. ولكنها تميَّزت أكثر مع ماليزيا، إذ اتصلت مجموعة من نخبة الحركة الإسلاميَّة السودانيّة بزعيم الحركة الإسلاميَّة الشابّة في تلك البلاد إبان سنوات دراسته العليا في بريطانيا وأسَّست معه علاقات

وطيدة، كما كانت الحركة الإسلاميَّة وراء قراره المُهِم بمغادرة رئاسة الحزب الإسلامي إلى مقاعد الوزارة تجاوباً مع طلب مؤسِّس النهضة الماليزيَّة الحديثة "مهاتير محمَّد"، فانفتحت ماليزيا على السودان إبان إحكام الحصار، وتوالت عليها زيارات المسؤولين بما في ذلك رئيس الثورة، وانتظمت حركة رجال وسيدات الأعمال، واتسع الميزان التجاري بين البلدين على نحوٍ لا سابق له في تاريخ العلاقة الثنائية لصالح ماليزيا بالطبع، إذ تكثَّفت صادراتها إلى السودان، ثم كان الاستثمار الماليزي الكبير في البترول عَبرَ شركاتها العاملة في مجال التنقيب واستثمارات البترول، والدعمُ المالي للبدء في مشروع التصنيع الحربي.

وإذ توافقت رؤى القيادة السودانية في إصلاح الأمم المتحدة، لا سيَّما مجلس الأمن لتجاوُز أوضاع ما بعد الحرب العالميَّة الثانية مع مواقف القيادة الماليزيَّة، دَعَمَت ماليزيا مواقف السودان في مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

*****

نحو العام ١٩٩٧م تصاعدت الأمور شدَّةً لتَنفَرِجَ في الأعوام التالية، فقد وُقِّع "اتفاق الخرطوم للسلام" مع الفصائل الجنوبيَّة الخارجة على الحركة الشعبيَّة بعد عامٍ من توقيع الميثاق الذي جَمَعَهُم مع حكومة المؤتمر الوطني الحزب الحاكم، فمَهمَا حاولت الحركة الشعبيَّة (الفصيل الرئيس) أن تؤكِّد خُلُو الاتفاق من المعنى بوصفه صفقة بين الحكومة وعُمَلاء لها، فقد انتبهت له دوائر المجتمع الدولي ورحَّبت به الدول الكبرى، وبينما واصلت دول الجوار الأفريقي تمترُسَها خلف "قرنق"، رحَّبَت دولٌ أخرى بأيِّما جهدٍ يُسهِمُ في استتباب السلام ولو جزئياً، وإن لم يعني ذلك تفريط القوى العظمى في الحركة الشعبيَّة والتصدِّي لأي محاولة لخنقها وإخراجها من ساحة النفوذ والفعل.

وإذ سارَعَت الحكومة التي بدأت تتميَّز بخطٍ رسمي لها لا يكاد يستمع لموجِّهات الحركة الإسلاميَّة أو مبادئها في العزَّة والاستقلال، مرعوبةً مما جرَّه بعضهم متحسِّبةً لأي خطوة من الداخل أو الخارج فيما يُشبِهُ حالة الطوارئ، سارَعَت لتعطيل الدعوة لدورة الانعقاد الثالثة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، علَّها تُبَرِّد حمية الاشتعال الذي اعترى الجِوارَ الشمَالي والمُجتمع الدولي، المنزعجين جميعاً من سياسة الباب المفتوح التي أدخلت بعض أعدائهم وأوجدت مأوىً لهم ولأعمالهم.

لكن بتسليم كارلوس وخروج بن لادن، ارتفعت أصواتٌ من صلب الدوائر الغربية المستكبرة أو المرعوبة من الإسلام، تُشيدُ بجهد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في تبنِّي الخط المُعتَدِل وجَمعِ التيَّار القومي إلى التيار الإسلامي مما يُقرِّبُهما معاً للاعتدال

والديمقراطيَّة التي تتنافَس على الشعب وتتباعَد عن الإرهاب، ثم في جمع المعارضات والحكومات إذ سار خطٌ يلتمس الأرضيَّة المشتركة في الجزائر يؤيِّده الفرنسيون والبلجيك والطليان ويجمع المعارضة الإسلاميَّة إلى حكومة الجنرالات. كما نشطَت الوساطة بين الفصائل الأفغانيَّة المتحاربة نحو كلمة سواء، وامتدّت أعمال المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي نحو اليَمَن التي تتعاطف حكومةٌ وشعب مع جهده، تحاول جمع الصف الوطني تجاوزاً لمرارات حرب الانفصال.

كما صدع آخرون من ذات الدوائر الغربيَّة أن الأوفق أن تكون هناك ساحة للعلانية تلتقي فيها تيارات العروبة والقوميَّة وتيار الحركات الإسلاميَّة الحديثة، مهما ارتدَّت بعضها سلفيَّة راجعة بقي مدُّها الرئيس ملتزماً الوسط والاعتدال، تتداولُ وتحاورُ وتجادلُ تحت سمع العالم وبصره حتى يقوِّم صوابها وخطأها، بل ويتعرَّف إليها حتى يعترف بها أو يُنكِرها أو ينكر منها ويعترف، فالمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي مفتوح كذلك ساحةً لحوار الاختلاف عبر الأديان والمِلَل وبين الحضارات الإنسانيَّة، وبالمقابل فإن الإقصاء والكبت والعزل يمثِّل بيئة مثاليَّة لأفكار التطرُّف، ولن الأنسب أن يجد الغرب مُحاوِراً دَرَسَ في جامعاته ويُجيدُ لُغاته ويفهمُ مواقفه الحضاريَّة والسياسيَّة، شأن الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي[٣٤].

شَهِدَ العام ١٩٩٨م كذلك الحَدَث الأهم على الصعيد الداخلي والذي تجلَّى فوراً على صعيد علاقاته الخارجية، إجازة الدستور الدائم لعام ١٩٩٨م ومسارعة قيادة الحركة الإسلاميَّة في تقديمه وشرحه، لا سيَّما للدول الغربيَّة التي جعلت موضوعة حقوق الإنسان وبسط الحريات السياسيَّة والصَّحافيَّة رأس دعوتها للإصلاح. فقد أباح الدستور الحريَّة للناس كافةً مهما تلقته دوائر المعارضة في الداخل والخارج بالتردُّد والظُّنون، تتَّهم مصطلح "التوالي" بالحيلة التي تَكْبِتُ التعدُّديَّة وليس محض تأصيل للخطاب في الوثائق المؤسِّسة للحياة العامة. لكن مهما يكن ذلك كذلك، فإن الدستور فتح أضابير الحوار الإنقاذي الأوروبي والإنقاذي الأمريكي، فقد أشاد السفراء كافة بالحريَّة المبسوطة في الدستور، ورأى فيه بعضهم ذات ملامح الحريات العامة في الفلسفة الغربيَّة وتجلياتها في الدساتير التي استقرَّت بالحياة هناك عبر التداول السلمي للسلطة، لا سيَّما وقد تُرجِمَت كلمة "التوالي

---

(٣٤) بعث منصور أعجاز أحد أقطاب الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، برسالة يشرح فيها للأمين العام مدى حاجة أمريكا لوُسَطاء ومنابر تتحدَّث فيها إلى الإسلاميين مهما تكُن تيَّاراتهم ومشاربهم فالإسلام لن يندثر بل سيتصاعد الاهتمام به وسيحظى السودان في ظلِّ قيادته الراهنة بورقة مهمَّة في هذه المعادلة عليه ألا يفرِّط فيها بمنع نشاط المؤتمر، وقد طلب الأمين العام ترجمة الخطاب وتعميمه على القاعدة عنه يُهدِّئ روع الخائفين من المؤتمر الشعبي، المتآمرين لسدِّ الباب أمام دورات انعقاده.

السياسي" بما لا يحمل أيُّما لَبْسٍ في اللغات الأوروبية "Political Association"، فاتَّصل الحوار مع فرنسا، الذي بدأ قبل حادثة التسليم لكارلوس استخبارياً سرياً، ليتطوَّر سياسياً فكرياً مع المجموعة الأوروبيَّة، لتبدأ أول شروط الانفراج مع دخول إيطاليا التي جَنَحَت للحِوار منذ زيارة الأمين العام لحاضرة الفاتيكان، وأخيراً انفتح باب الحوار مع ألمانيا التي كانت كلتا الدولتين السابقتين تجعل الحوار معها شرط العبور من المُخاصَمَة والقطيعة نحو صلات أطيب وأرحب معهما ومع دول الاتحاد كافة.

شهد العام ١٩٩٨م كذلك حادثة ضرب مصنع الشِّفَاء للأدوية والمُستحضرات الطبيَّة التي بدأت ضارَّة وانتهت نافعة. فقد استَتَرَت إدارة الرئيس كِلِنتون بقرار ضرب السودان وأفغانستان، إثر التفجير المتزامن للسفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام، وسَفَرَ اسم "القاعدة" من وراء تدبير الحادثتين. وإذ جاءت الضربة باغتة مبهتة فقد واجهت الإنقاذ تداعيات العدوان بصفٍ متَّحد وخِطَابٍ مُنسجِم وقراراتٍ حاسمة، أخرَجَتْها لأوَّل مرَّة منذ المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المِصري من حالة الانكسار والمَسْكَنَة إلى أحوال العزَّة التي استهلَّت بها الإنقاذ مواقفها في السياسة الخارجيَّة، فطُرِدَ السفير الأمريكي وطُرِدَ السفير البريطاني إثر تأييد رئيس الوزراء البريطاني للعُدوان فور وقوعه، وباتساق خطاب حكومة الإنقاذ القوي الذي أكَّد أن العُدوان وقع على مصنعٍ للأدوية يُساهِمُ في علاج الأمراض المُستَشرِيَة في العالم الثالث، ويتناصر العالم كله لمحاربتها، وليس للمصنع أدنى صلة بأبحاث تخصيب اليورانيوم وصناعة أسلحة الدمار الشامل ولا يملكه أسامة بن لادن، كَسِبَت القيادة المعركة في ساحة الإعلام، واستقطَبَت لنُصرَتها جماهيرها التليدة المُمتدة من طنجة إلى جاكرتا فهبَّت تؤيِّدها ضد العُدوان، وأعلنت الإدارة الأمريكيَّة أنها أبادت تقارير كثيرة حول السودان بعد الحادثة[٣٥].

أما المحصِّلة الأهم في تطوُّرات ما بعد الحادثة فهو انفتاحُ منبرٍ للحوار لأوَّل مرَّة مع إدارة كِلِنتون التي ظلَّت تقابل السودان بأذُنٍ صمَّاء، ونشطَت مجموعةٌ من عناصر الإنقاذ الإسلاميَّة تتحاور وِفقَ اتفاقٍ يُثَمِّن على أهميَّة الحوار مع مجموعة من الدبلوماسيِّين الأمريكيِّين بهدف التفاهُم نحو تحسين العلاقات، مهما تكُن الأجندة من ملف حقوق الإنسان إلى ملف السلام في الجنوب وجبال النوبة. فرغم وجودٍ للحركة الإسلاميَّة في أمريكا منذ الستينات ليزداد في السبعينات ويتكثَّف في الثمانينات، جُلُّهم مِمَّن أقام سنوات وحصل على دارسة عُليا،

(٣٥) حملت الصحف الأمريكية خبراً يفيد أن وكالة الاستخبارات الأمريكية أحرقت مئة تقرير حول السودان واشارت معظم القراءات للخبر أن التقارير مصدرها الحوار والمعارضة السودانية، وهي التي حملت الإدارة الأمريكية لاختيار المصنع هدفاً.

لم تُستثمر تلك المعرفة إلا محدودة في واشنطن، ولكن مع بداية الحوار الجاد بعد الدستور، بدأت النُّخبة كأنها تستعمل كل خبراتها لتحسين لعلاقات الثنائيَّة.

طابت العلاقات مع أثيوبيا شيئاً ما بمبادرةٍ من رئاسة الجمهوريَّة التي شارَكَت في قمَّة الاتحاد الأفريقي وذكَّرت الرئيس الأثيوبي أن ما يحُضُّ على الجَمْع أكثر مما يُفَرِّق، وتهيَّأت بذلك أن تهدأ مع إريتريا التي تتوجَّس من أي علاقة لجارتها مع السودان التي قد ترتد عُدواناً عليها، ولكن العلاقات مع إريتريا لم تلبث أن هدأت إثر نشاط المُصالحات الداخليَّة بين الإنقاذ والمعارضة السودانيَّة عبر المبادرة الليبيّة المصريَّة، وبعد اللقاء الذي جَمَعَ أمين عام الحركة الإسلاميَّة وأمين عام المؤتمر الوطني إلى رئيس حزب الأمّة القومي في العاصمة السويسريَّة.

أخيراً تبلَّغَت الخرطوم أوَّل إشارة تهيِّئ لانفراج العُقدة التي استحكَمَت بين الأمين العام والجارة الشمالية بالغة الأهمية مِصر، إذ فتح الرئيس المصري الباب مع وزير الخارجية السوداني، واستبشَرَت القيادة السودانية خيراً إذ ظلَّت تعتقدُ أن الوَهمَ أكبرُ من الحقيقة بكثيرٍ في أزمة العلاقات السودانيَّة المصريَّة منذ الإنقاذ الأولى.

وبخروج عشرات شاحنات النفط من ميناء بشائر تحمل الملايين من البراميل في الفاتح من سبتمبر ١٩٩٩م تلقاء الشواطئ الآسيويَّة، بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد السودان وفي علاقاته الخارجية، فقد كان الخروج إلى آسيا بعضاً من جرأة الإنقاذ وتوكُّلها الإستراتيجي، كما كانت اختباراً حاسماً تجاوَزَت به العُزلة التي يفرضها الاستكبار، وأُتيحَت فرصة أخرى للانفتاح والاختيار وكسر الأطواق، لولا أن سارَعَت من جديد وساوس الخوف على السُّلطة لتضِلَّ الطريق بالقرار المُستقِل العزيز، ولتُغلِقَ أبواب المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي بإلغاء "اتفاقيَّة المَقَرّ"، ولتَشرَعَ من جديد في طريق التناجي بالإثم مع أجهزة الاستخبارات، لا أروقة السياسة، وهو طريقٌ ينتهي حتماً إلى "جُحْرُ ضَبٍ" مسدود[٣٦].

(٣٦) كان أول قرار أصدرته حكومة الإنقاذ المنقلبة على المجلس الوطني وعلى دستورها في اليوم التالي ١٢/١٢/١٩٩٩م إلغاء "اتفاقية المقر" بين حكومة السودان والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي.